بسم الله الرّحمن الرحيم

صوت البحرين

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

عدد خاص

January 1996. Issue No. 156
العدد ١٥٦، يناير ١٩٩٦م، شعبان/رمضان ١٤١٦ هـ

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

الموقف القطري افشل القمة وآل خليفة يستعدون لحربين

اعادت القمة الخليجية الاخيرة في مسقط الى الاذهان اشكالية العلاقات الخليجية - الخليجية، وكشفت مواقع الضعف ليس في العلاقات الثنائية بين دول مجلس التعاون فحسب، بل في العلاقات بين الحكومات والشعوب ايضا. وبعد اربعة عشر عاما على تاسيس مجلس التعاون اصبح مستقبل هذا التحالف الاقليمي متارجحا بين البقاء الشكلي والتلاشي النهائي. ومهما حاولت الحكومات القبلية اخفاء حقيقة العلاقات فان هناك حقيقة اصبحت معروفة للجميع وهي ان الهيمنة السعودية اصبحت مكشوفة وان هناك حساسية كبيرة ضدها. واذا كانت دولة قطر قد عبرت عما يجول في نفوس قادة بقية مجلس التعاون بانسحابها من الجلسة الختامية للقمة فان من غير المتوقع ان تبقى الازمة محصورة في علاقة قطر بالمجلس، خصوصا وان عجز المجلس عن حل الخلافات القائمة اصبح يتضح اكثر فاكثر. واذا كان الخلاف على تعيين الامين العام قد فجر الموقف هذه المرة فان ذلك يعكس مدى عمق الشعور بعدم الانسجام داخل المجلس وصعوبة القبول بمنطق الرضوخ للابتزاز السعودي. وهذا من شانه ان ينعكس على علاقات الحكومات الخليجية مع الحكومات الاخرى ومع شعوبها كذلك. وسوف تصبح العلاقات مع كل من العراق وايران مصدرا للتوتر في المستقبل القريب ايضا بسبب غياب المنطق في تحديد طبيعة تلك العلاقات. ويمكن اعتبار دخول الملك حسين بقوة على خط المعارضة لنظام صدام حسين عاملا جديدا سوف يفرز الكثير من التناقضات داخل مجلس التعاون نفسه. فقد نجم عن مبادرة الاردن باستضافة مؤتمر للمعارضة العراقية اختلاط الاوراق وتشوش الصورة بشكل كبير على غير ما تريده الكويت والسعودية. ومن المؤكد ان تصبح مستجدات الساحة العراقية سببا لبلبلة الموقف الخليجي مجددا. وكذلك الموقف من ايران. كما ان العلاقات الخليجية مع كل من مصر وسورية في اطار اعلان دمشق تحتوي على تعقيدات تنعكس ايضا على الموقف من كل من العراق وايران. وبسبب غياب الوضوح عن الموقف الخليجي والخلافات المتصاعدة على مستوى القضايا الداخلية والخارجية فان التحالف الخليجي مهدد بمزيد من التداعي والاختلاف. يضاف الى ذلك ان عجز السعودية عن بلورة مواقف واضحة ومقبولة حول العلاقات الخارجية والاصلاحات السياسية الداخلية يساهم بشكل مباشر في خلخلة اوضاع مجلس التعاون.

صحيح ان انسحاب قطر ازعج الحكومة العمانية التي كانت تامل في نجاح القمة التي عقدت متزامنة مع احتفالاتها بمرور ٢٥ عاما على تولي السلطان قابوس الحكم، الا ان هناك تفهما حقيقيا لموقف قطر. وقد سبق ان هدد قابوس بن سعيد نفسه بالانسحاب من مجلس التعاون بسبب السياسات السعودية. واذا كانت الرياض قد شهدت ربيع تاثيرها السياسي في مرحلة القفزة النفطية ما بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات نتيجة للمدخولات العملاقة التي حظيت بها من النفط وأعطتها موقعا قويا على الصعيد العربي في غياب مصر، فان السعودية اليوم عادت لتحتل موقعها الطبيعي بين الدول العربية ولم تعد قادرة على فرض سياساتها ومواقفها بالقوة المالية التي كانت لديها. وليس هناك من دولة عربية تنتظر صنع قراراتها في الرياض الا البحرين التي تعاني العائلة الحاكمة فيها من ضعف على عدة اصعدة. فعلى الصعيد الاقتصادي يعاني آل خليفة من تراجع العائدات النفطية وانعكاسات ذلك على سوق العمل المحلية، وما يسببه ذلك من توتر سياسي واجتماعي. وعلى صعيد العلاقات الخارجية فان الموقف الخليفي من الخلاف الحدودي مع قطر اصبح ضعيفا للغاية بعد ان فشلت الحكومة في اقناع محكمة العدل الدولية بعدم اختصاصها بمسالتي الاختصاص والقبول ازاء المشكلة، واصبحت تعتمد على الدعم السعودي سياسيا وماليا. وبعد فشل القمة الاخيرة والحرج الشديد الذي شعرت به السعودية اصبح آل خليفة مستعدين للقيام بمناورات عسكرية مع القوات السعودية عرف الجميع انها موجهة ضد قطر. وعلى صعيد الداخل فقد اظهرت الانتفاضة الشعبية التي استمرت طوال العام الماضي والتي تهدد بالانفجار مرة اخرى حكومة البحرين كواحدة من اضعف الحكومات العربية على الاطلاق من حيث الدعم الشعبي. فالاجماع الشعبي على شجب آل خليفة واعتبارهم رمزا للتخلف والقمع والاستبداد لم يعد خافيا على احد.

التتمة ص ٨

○ اقدم جهاز الامن بأمر من ايان هندرسون على اغلاق عدد من المساجد في الاسابيع القليلة الماضية لمنع اقامة احتفالات دينية فيها. فقد اغلق مسجد «مؤمن» في المنامة ومسجد الصادق بالدراز، ومسجد زين العابدين في بني جمرة. ومنعت السلطات اقامة احتفالات دينية كان مقررا اقامتها في هذه المساجد ابتداء بذكرى الاسراء والمعراج. وحدثت مصادمات واسعة بين المصلين وقوات الشغب التي اطلقت عليهم الغازات المسيلة للدموع في بني جمرة والرصاص المطاطي في الدراز. وقد أثارت تلك التصرفات استياء شعبيا عاما خصوصا وان القرار جاء من الضابط البريطاني الذي اصبح يتجاهل مشاعر الناس ويتحدى مقدساتهم. واعتبر ذلك تصعيدا خطيرا في المواجهة لانه ينطوي على تجاوز خطوط حمراء كانت مرعية طوال فترة الصراع الماضية. ونتيجة لصمود المواطنين امام هذه الخطوة الاستفزازية تراجع آل خليفة عن قرارهم وفتحوا المساجد مرغمين.

○ اعتبرت العريضة التي وقعتها ٩٦ شخصية كويتية الشهر الماضي ورفعتها الى امير البحرين خطوة مهمة أكدت دعم شعب الخليج لنضال شعب البحرين. وطالبت العريضة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة باعادة العمل بدستور البلاد والدعوة لانتخابات المجلس الوطني واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين. وقد تحرك الديوان الاميري الكويتي بعد ان استلم احتجاجا رسميا من حكومة آل خليفة على هذه العريضة. الا ان الحكومة الكويتية لا تستطيع عمل شيء لان الموقعين على العريضة لم يرتكبوا اية مخالفة قانونية وان ما قاموا به انما هو تعبير مشروع عن الراي وهو ما يضمنه دستور الكويت. ولكن بعض الاعلاميين المأجورين في الكويت كتبوا مقالات تركز على فكرة واحدة وهي ان العريضة تعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للبحرين، بدون ان يتطرق اي منهم لمحتوى العريضة والمطالب التي احتوتها. وهذا هو شأن آل خليفة ومن يدافع عنهم. حيث يكتفون بالسب والشتم والاتهام بدون ان يقولوا شيئا عن المطالب الدستورية. فهم يشعرون ان مطالب شعب البحرين مشروعة وعادلة ومنطقية ولا يستطيع عاقل ذو منطق سوي ان يعترض عليها. وقد شعر شعب البحرين بالموقف الشريف للموقعين على العريضة ويتمنون ان يقوم الآخرون بخطوة مماثلة. وبهذا يضاف البرلمانيون الكويتيون والشخصيات العلمية والسياسية والاجتماعية الذين وقعوا العريضة الى نظرائهم من الامريكيين والبريطانيين الذين وقعوا على عرائض مماثلة ورفعوها الى امير البحرين الذي يصر على تجاهل المطالب العادلة ويصر على سياسة القمع والارهاب ضد شعب البحرين.

○ اكد آل خليفة طبيعتهم القمعية والاستبدادية بمحاكمتهم كلا من المحامي احمد الشملان والصحافي حافظ الشيخ بعد مشاركتهما في برنامج اذاعي باذاعة قطر حول مجلس التعاون الخليجي. وكان البرنامج قد اذيع في ٧ ديسمبر واحتوى على مواقف صريحة من الشخصين المذكورين ومعهما الدكتور عبد الله النفيسي من الكويت. ولم يتعرض د. النفيسي لاي مضايقة من حكومته بينما تعرض الشملان والشيخ للتحقيق وفرض على كل منهما دفع غرامة قدرها ٥٠٠ دينار. ونظر مثقفو الخليج الذين استمتعوا بالبرنامج الصريح الذي اكد فيه الثلاثة على همجية نظام الحكم في البحرين لتصرف الحكومة باستخفاف وسخرية معتبرين ان ذلك التصرف ادى عكس النتيجةالتي يريدها آل خليفة، حيث أكد ما قاله المشاركون حول الطبيعة القمعية لحكومة البحرين.

○ فشل امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، في زرع ثقة الاجانب بنظام حكم قبيلته في خطابه الاميري بمناسبة عيد جلوسه في ١٦ ديسمبر الماضي. وما ان اتضح تفضيله للخيار العسكري والامني للازمة ورفضه الخيار السلمي الدستوري حتى سرت قشعريرة في اوصال المؤسسات المالية والاقتصادية الاجنبية في البحرين. وشعر رجال الاعمال ان البحرين لم تعد مكانا ملائما للاستثمار وان قدرة الحكومة على احتواء الموقف تلاشت كثيرا، وان الخطاب الاميري اكد ما كررته المعارضة من ان المواجهات بين الحكومة والشعب سوف تستمر بسبب العقلية المتخلفة للامير وزمرته. وكان هؤلاء يأملون في قيام الامير بالغاء قراره المشؤوم الذي علق به دستور البلاد وحل المجلس الوطني قبل اكثر من عشرين عاما. وما تزال الحيرة ترتسم على وجوه الاجانب حول السبب الذي يمنع آل خليفة من اعادة العمل بالدستور الذي هو مصدر الشرعية الوحيد لنظام حكمهم. وتسري في الوقت الحاضر اشاعات قوية حول عزم عدد من المؤسسات التجارية والمصرفية على الانسحاب من البحرين ونقل عملياتها الى دبي.

Voice of Bahrain: Fax: + (44) 171 278 9089. E.mail: 100542.1623@compuserve.com

نشر وحدات الجيش يُدخل البلاد مرحلة جديدة

برغم العمل باحكام الطوارئ على مدى الثلاثين عاما الماضية (في ما عدا النصف الاول من السبعينات) فان الحكومة لم تلجأ لفرض الحكم العسكري في البلاد، وان كان الوجود الامني لقوات القمع يتغير قوة وضعفا حسب الظروف. ولكن تحول البلاد منذ الصيف الماضي الى الحكم العسكري الشرس ادخل البلاد مرحلة جديدة تتسم بانتشار وحدات الجيش وقوات الشغب في مختلف المناطق ووضع البلاد تحت حكم العسكر بشكل لم يسبق لها مثيل. وفي هذا دلالة على الفشل الكامل لآل خليفة في احتواء الازمة السياسية التي تسببت في خلقها المطالبة بالدستور. ومنذ ان استلم ولي العهد زمام الامور بعد سفر عمه رئيس الوزراء الشهر الماضي تكثف الوجود العسكري في مناطق البحرين واصبحت الوحدات العسكرية منتشرة بشكل واسع، واتضح للمراقبين ان السيطرة على الوضع انما هو بسبب الوجود المكثف لقوات الامن والقمع. في هذا الوضع اصبح الموقف الخليفي اكثر شراسة وميلا للدموية والارهاب. في مقابل ذلك استمر الطرح الوطني الهادئ والاصرار على المطالب الشعبية التي يتصدرها المطالبة بعودة العلم بدستور البلاد. واستمر التراشق بين الحكومة والشعب بدون توقف. ويمكن عرض الوضع العام بالشكل التالي:

١ - كان لنشر وحدات عسكرية في مطلع الشهر الماضي عند مداخل القرى والمدن اثر مغاير لما كانت الحكومة تتوخاه، حيث تصاعد الغضب الجماهيري ضد ذلك الاجراء، واصبح واضحا ان لدى الحكومة نية سوداء مبيتة لضرب شعب البحرين. وقد أثار ذلك التصرف انزعاج الدول الاخرى التي بادر بعضها للضغط على آل خليفة لسحب القوات خصوصا وان الموقف لم يكن يتطلب شيئا من ذلك وان تلك التصرفات انما تثير حساسيات المواطنين وتكرس الشعور بالغضب الشعبي ضد الحكومة. وبعد ساعتين سحبت القوات. وفي اليوم التالي عبرت جسر البحرين - السعودية قوات سعودية قدر البعض عددها بـ ٤٠٠٠ جندي بدون اعلان مسبق. وفيما كان اللغط يدور في انحاء البلاد حول تلك الخطوة نشرت الصحافة المحلية في اليوم التالي خبرا عن مناورات عسكرية لقوة دفاع البحرين مع قوات من «دولة صديقة». وسمعت على مدى ثلاث ليال اصوات انفجارات كبيرة في مختلف مناطق البحرين ولم يعرف احد مصدرها. وحتى عندما اتصل المواطنون بهيئة الدفاع المدني مستفسرين عن تلك الاصوات تظاهر الموظفون بعدم معرفتهم باي شيء. في هذه الاثناء تعددت تفسيرات ما حدث ومدى علاقته بسفر رئيس الوزراء الى الخارج واستلام ولي العهد شؤون الحكومة. كما ربط البعض بين تلك التحركات والانسحاب القطري من الجلسة الختامية لقمة مجلس التعاون التي عقدت في مسقط. واذا اضيف الى تلك التحركات التعيينات التي تمت بعد تشكيل الحكومة الجديدة في الصيف الماضي والتي اصبح فيها رجل عسكري هو عبد العزيز الفاضل وزيراً للتربية والتعليم اتضح مدى عزم حكومة البحرين على عسكرة الوضع في البلاد. وكما هو معروف فان احكام الطوارئ في بلد يحكمه العسكر من شأنها ان تزيد الوضع تعقيدا وتجعله على حافة الانفجار. وقد عين مدير جديد للجامعة هو محمد جاسم الغتم الذي له خلفية عسكرية كذلك. وانشئت في جامعة البحرين مقرات دائمة لقوات الامن ولقيادة القوات العسكرية التي قد يطلب منها التدخل في اي وقت لتفريق التجمعات والتظاهرات. في هذه الاثناء نشط الاعلام المحلي في مجال ارهاب المواطنين بنشر مشاهد حية من المناورات العسكرية التي تعكس استعدادات حكومية للاستمرار في اعتداءاتها على شعب البحرين. وبعثت وزارة الاعلام بنسخة من شريط يحتوي على تدريبات عسكرية للقوات الخاصة مع رسالة مرفقة الى وزارات الاعلام بدول مجلس التعاون طالبة بثه على محطاتها التليفزيونية. ولم تستجب الا الكويت لذلك الطلب. وقد استنكف الدبلوماسيون الاجانب تلك الاساليب الرخيصة واعتبروها استمرارا للازمة. ولدى زيارة وزير الداخلية الاردني للبلاد نشرت وسائل الاعلام المحلية المزيد من التمريرات والاستعراضات التي تهدف الى تأكيد استعداد الحكومة لقمع الشعب. هذا التصعيد في عسكرة الوضع لا يمكن ان يؤدي الى الهدوء والاستقرار خصوصا بعد ان اتضحت المفارقة بين شعب البحرين وآل خليفة. وفي هذا الصدد يقول احد الدبلوماسيين البريطانيين الذين عملوا في البحرين في الستينات: «انني لم ار حكومة خليجية مرفوضة من قبل شعبها مثل حكومة آل خليفة في البحرين». ويضيف: «لم ار شخصا طوال عملي الدبلوماسي متحمسا للحكم الخليفي». ويأتي الحكم العسكري ليكرس الشعور بالرفض الشعبي لكل ما هو خليفي في البحرين.

٢ - تميز الموقف الشعبي خلال الشهر الماضي بالاصرار على المطالب ورص الصف والتحدي الواضح لسلطة الحكومة. فقد اقيمت ندوات عديدة في الفترة الماضية تحدث فيها زعماء الانتفاضة عن المطالب وتحدوا السلطة ان تستجيب لها. ولم يتراجع احد عن المطالبة بعودة دستور البلاد. كما تأكدت وحدة الموقف الوطني من خلال اللقاءات بين كافة الشرائح السياسية في البلاد بشكل منتظم. وساهمت الحكومة في رص الصف الشعبي باساليبها المتعجرفة ونشرها اساليب القمع والعنف والاضطهاد للمواطنين. وجاءت محاكمة المحامي احمد الشملان والصحافي حافظ الشيخ في اثر مشاركتهما مع الدكتور عبد الله النفيسي في برنامج اذاعي قطري لتؤكد وحدة الموقف الشعبي ازاء المطالب. وقد حكم قاضي التحقيق على كل منهما بدفع كفالة ٥٠٠ دينار. هذه التصرفات تجعل الحكم العسكري في البحرين واحدا من اشد الانظمة قمعا، خصوصا وان المواطنين المذكورين لم يقوما باي تصرف مخالف للقانون او الدستور. وكانت التهم الموجهة لهما هي التحريض على كراهية نظام الحكم وتشويه سمعة المسؤولين. وقد ضحك كل من سمع عن التهم لان كراهية النظام حالة عامة في البحرين ولا تحتاج الى احد للتشجيع عليها. كما ان سمعة المسؤولين، وخصوصا من ابناء العائلة الحاكمة مشوهة بدرجة كبيرة. فنظام آل خليفة مرفوض شعبيا بسبب سياساته القمعية ورفضه العمل بالدستور واصراره على استعمال القوة والارهاب ضد الشعب. وليس هناك نظام خليجي يعاني من عزلة على مستوى الشعب مثل هذا النظام. كما أنه ليس هناك نظام يسخر منه المواطنون ويتمنون زواله ويعتبرونه رمزا للغباء والتخلف والرجعية كنظام آل خليفة. وبالتالي تدفع هذه العقدة الحكومة للقبض على كل من يقول كلمة لا توافق هوى القسم الخاص وتقديمه للمحاكمة بتهم يرفضها حتى القضاة الذين عينهم آل خليفة، كما حدث في قضية الشملان والشيخ. وقد اكد هذان المواطنان ومعهما الدكتور عبد الله النفيسي مشاعر شعب البحرين ومطالبه الامر الذي ازعج آل خليفة للغاية ودفعهم لشن حرب اعلامية شعواء ضد حكومة قطر التي رفعت الرقابة عن الاعلام الداخلي قبل بضعة شهور. كما قام آل خليفة بالتحرش بالامير القطري الجديد باستقبالهم الامير السابق، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، واستعراض حاملة الصواريخ «احمد الفاتح» امامه، الامر الذي احرج الشيخ خليفة نفسه لما في ذلك من دلالات على نوايا آل خليفة تجاه بلده. وقد ازعجت تلك الخطوة شعب قطر واعتبروا خطوة اميرهم السابق غير موفقة لانه جرح بذلك كبرياءهم بدون مردود عملي لصالحه شخصيا. فما عسى ان يفعله نظام يقمع شعبه ويهدد جيرانه؟ لقد كان الاشرف له ان يتفاهم مع ابنه ويستقر في بلده بين اهله واصدقائه خصوصا وان الحكم لدى ابنائه وليس لدى غيرهم.

٣ - أحيا شعب البحرين الذكرى الاولى للانتفاضة باحتفالات عديدة في منطقة البلاد القديم وهي المنطقة التي كان يعيش فيها الشيخ علي سلمان الذي ادى اعتقاله في ٥ ديسمبر ١٩٩٤ لقيام الانتفاضة، وفي مناطق اخرى، كما احيا «يوم الشهداء» في ١٦ ديسمبر بالسواد واقامة مجالس الفاتحة في منطقة السنابس. وهناك اصرار شعبي على الاحتفاء بالذكريات العديدة التي اصبحت محطات مهمة في تاريخ الانتفاضة. وسوف يحيي الشعب «يوم المبعدين» في الخامس عشر من يناير ١٩٩٥ وهو اليوم الذي ابعد فيه كل من الشيخ علي سلمان والشيخ حمزة الديري والسيد حيدر الستري من العام الماضي. وهناك قرابة الالف مواطن يعيشون خارج البلاد ولا يسمح لهم بالرجوع. هذه الحالة تميز البحرين عن كل بلدان العالم. وسوف يقوم الشعب بما يستطيعه لاحياء تلك الذكرى باساليبه الخاصة. وكان الحضور الجماهيري كبيرا في المناسبات التي يحييها قادة الانتفاضة وفي صلاة الجمعة والمناسبات الدينية التي مرت في الاسابيع الاخيرة.

٤ - على صعيد الخارج احيت المعارضة تلك المناسبات باشكال متعددة. فقد اقامت حركة احرار البحرين مؤتمرا صحافيا بمجلس اللوردات البريطاني في ١٤ ديسمبر الماضي تحدث فيه ثلاثة من اعضائها وترأس المؤتمر اللورد نيكولاس ري، الناطق حول حقوق الانسان عن حزب العمال البريطاني. وحضر المؤتمر عدد كبير من الاعلاميين والشخصيات السياسية الاجنبية والعربية. وتناولت الصحافة خبر المؤتمر الصحافي بشكل جيد. واقامت المعارضة اعتصاما امام فندق «دورشستر» بالعاصمة البريطانية مساء ذلك اليوم حيث كانت سفارة البحرين قد دعت عددا من الدبلوماسيين والشخصيات السياسية لحفل استقبال بمناسبة «العيد الوطني». واعتصم المعارضون امام الفندق بشكل هادئ» وزعت خلاله الكتب والمنشورات ورفعت فيه صور الشهداء وشعارات تطالب بعودة الدستور والمطالب الشعبية الاخرى. وفيما وفرت السفارة الطعام والخمر لضيوفها وفرت المعارضة لهم المعلومات والصور التي تعكس حقيقة الوضع في البحرين. وفي ١٦ ديسمبر اقامت المعارضة ندوة كبيرة بديوان الكوفة في لندن تحدث فيها ممثلون عن كل اطراف المعارضة البحرينية وحضرها عدد كبير من الشخصيات الاعلامية والسياسية. وتناقلت وكالات الانباء خبر الندوة بشكل جيد. وعرض فيها فيلم وثائقي اصدرته الحركة بعنوان «صرخة الحرية» نال اعجاب الحاضرين ونقل رسالة حية لما يعانيه شعب البحرين من قمع واضطهاد على ايدي النظام الخليفي. واصدرت حركة احرار البحرين كذلك كتابين مهمين احدهما بعنوان «عام التضحيات والامل» حول يوميات الانتفاضة في عامها الاول، والآخر بعنوان «قرابين الحرية» حول شهداء الانتفاضة ويحتوي على نبذة عن حياة كل منهم وصور ملونة لهم. وقد حظي الكتابان باحترام الآخرين وتقديرهم.

٥ - هناك الآن بحث جاد عن وسائل جديدة لمواجهة الوضع العسكري في البلاد يهدف الى تقليل التضحيات مع الاصرار على المطالب واستمرار التواجد الشعبي في الساحة. فبعد ان صمد التماسك الشعبي على مدى عام كامل وتكرست الوحدة الوطنية كخيار اساسي في النضال من اجل الحرية والدستور، اصبح من الضروري البحث عن وسائل سلمية اخرى لحمل الحكومة على الاستجابة لمطالب الشعب. وفي محاولة لاجهاض تلك المحاولات عمدت الحكومة الى الاعتقالات على نطاق واسع بعد ان اطلقت حوالي خمسين مواطنا في العيد الوطني من اكثر من ٦٠٠ معتقل. وقد يئس شعب البحرين من كرم اميره او حسن نواياه خصوصا بعد ان اعطى الضوء الاخضر لابنه لاستعمال ما يشاء من قوة لقمع شعب البحرين. وفشل الامير في تقديم شيء يستحق الشكر عليه خصوصا وان اصابع الاتهام توجه اليه حول مقتل شباب البلاد وتعذيب المئات منهم ونفي اعداد كبيرة الخارج. وسوف تشهد الاسابيع المقبلة المزيد من التلاحم الشعبي والاصرار الجماهيري من اجل تحقيق المطالب.

العدوان الخليفي على الشعب يقطع جسور العودة

دابت حكومة البحرين على لسان مسؤوليها او من خلال وسطائها - الذين تعترف بهم او من تتبرأ منهم - على ترديد مقولة ان الدولة لن تتفاوض تحت ضغط المظاهرات والاعمال الاحتجاجية. وتردد الكثير عن نية الحكمة احداث تعديل في مواقفها المتعنتة اذا ما هدأت الامور وعادت الاوضاع الى الهدوء. وكانت هذه الحجة هي احد اسس الاتفاق الامني الذي ابرمته الحكومة ممثلة في وزيري الداخلية والعمل ومدير الامن العام، ايان هندرسون. وكان المطلوب تهدئة الاوضاع، وتقوم بذلك مجموعة «المبادرة» بعد ان يخرج افرادها من السجن.وفي المقابل تعزز عملية التهدئة بتقديم تنازلات حكومية.

وعندما اجتمع الامير ورئيس الوزراء وولي العهد مع وفود رجال الاعمال، قالوا لهم :يجب ان تهدأ الاوضاع قبل مناقشة اي مطالب شعبية. وتكرر الكلام على السنة العديد من الشخصيات ورجال الاعمال والوسطاء ممن التقوا بممثلي الشعب. وحتى أعوان الحكومة واصدقائها في الدوائر السياسية والاعلامية الخليجية والدولية كانوا يرددون دائما: لا تتوقعوا من الحكومة ان تغير سياستها تحت الضغط، واذا كان هناك امل في انفتاح العائلة الحاكمة فلن يحدث الا بعد هدوء الاوضاع. وهدأت الاوضاع، فلا مظاهرات ولا تشنجات. وخرج الاخوة من السجن وحققوا على هذا الصعيد في غضون أيام ما عجزت اجهزة الامن المدججة بكل انواع السلاح عن تحقيقه. غير ان الحكومة لم تستغل الفرصة المؤاتية «لتحفظ ماء وجهها». وعلى العكس من ذلك فقد أخلت بوعودها وتنصلت قولا وفعلا من اتفاقها الامني، فلم تطلق سراح المساجين حتى غير المحكومين منهم، ولم تسمح بعودة المنفيين، ناهيك عن بدء حوار حول المطالب السياسية. وكان هدف الجهاز الامني هو اغتيال شخصيات من اتفق معها.

ومن يعمل المعروف في غير أهله

يلاقي كما لاقي مجير أم عامر

غير ان حنكة المعارضة قلبت الطاولة على آل خليفة، وخرج الاخوة من التجربة أشد عزما وصلابة، وأكثر وعيا واصرارا على المضي قدما في الدفاع عن حقوق المواطنين.

واليوم يحاول آل خليفة تصعيد الامور بالتحرش هنا وهناك. لماذا ينزل طلاب المدارس من الحافلات ويضربون؟ لماذ يقدم المئات للمحاكمات بتهم واهية؟ لماذا يترك الشباب في السجون ويدون تهمة؟ والأهم من ذلك: لماذا التخويف بأن الحكومة مستعدة للقيام بـ «حمام دم»، والتخويف بمجيء قوات من السعودية واليمن وسوريا؟

الاجابات على هذه الاسئلة ببساطة ان آل خليفة شعروا ام لم يشعروا يلعبون بالنار. ان منطق الحدث البحريني لا يغيب على عاقل. فاذا تمادت السلطة في طريق التعنت وعدم حلحلة الاوضاع - رغم عدم وجود ضغوط في الشارع. فالنتيجة المنطقية أن الاوضاع ستنفجر مرة اخرى وستكون اكثر شمولا وقوة. ستنفجر الاوضاع على آل خليفة لان الناس مقهورون مرتين: مرة لتعنت الحكومة ومرة لاكتشافهم ان ما تم استثماره من حسن النية فيها ضاع بدون مكاسب وطنية.

في ندوة خاصة لمجموعة من المراقبين الدوليين طرح الشأن البحريني ضمن مواضيع اخرى في الخليج. وكان الرأي السائد ان المرحلة القادمة، لا سيما اذا مر شهر ديسمبر بدون موقف ايجابي من قبل الامير ورئيس الوزراء، سوف تشهد تصعيدا على عدة محاور:

اولا: ستضعف قدرة القائمين على المبادرة على السيطرة الكاملة على الشارع، وبالتالي ستصبح المواجهة اقل تنظيما، ولكن اكثر عنفا مما شهدته البلاد في أوج الازمة.

ثانيا: سوف تنمو لدى العديد من فصائل المعارضة قناعة بأن آل خليفة عائلة ميؤوس منها، وان امكانية التعايش معهم غير ورادة، على عكس العوائل الحاكمة في الخليج، وبالتالي فان المطالب سوف ترقى الى ازالتهم او تحجيمهم بدرجة كبيرة، الا اذا تحرك افراد من هذه العائلة لكبح جماح رئيس الوزراء وولي العهد.

ثالثا: هناك في زوايا الشارع البحريني من تضرر كثيرا بالاحداث، ممن قتل له قريب او عذب آخر، ممن انتهكت حرمة بيته او أهينت امرأة من عائلته، وممن يئس من الاساليب الحضارية لمواجهة نظام متخلف، ومن هؤلاء من سوف تضطره الاوضاع لاستخدام اساليب لا زالت غير موجودة في حلبة المواجهة. ورغم ان المعارضة بمختلف فصائلها تحبذ وتصر على اسلوب المواجهة السلمية من جانب الجماهير، الا ان المعارضة وزعماءها غير قادرين على حفظ الامن نيابة عن الحكومة.

رابعا: ان المواجهة مع اجهزة الامن قد تفرز تطرفا من الجانبين، وبالتالي فان تهديد الحكومة لاصحاب المبادرة باسالة حمام من الدماء قد يتحقق بالفعل، ولكنه سيغرق البلاد بكاملها بما في ذلك عائلة آل خليفة، مما سيعني دوامة من الآلام والتشنج يصعب التنبؤ بنهايتها.

هذه المحاور التصعيدية التي ستولدها سياسة الحكومة المتعنتة والاستفزازية تقلق الكثيرين ممن يحرصون على أمن البلاد وتقدمها. ولكن آل خليفة او الجزء الحاكم منهم ليس من هؤلاء، والا فان ذرة من التعقل سوف تبين لهم ان الطريق الذي يسلكونه سيؤدي - بدون شك - الى واحدة او اكثر من هذه المحطات.

رئيس الوزراء وحاشيته يلعبون بالنار، ولن يقدروا على اطفائها اذا امتدت الى كبرياء الناس وكراماتهم، واذا احرقت كل جسور العودة بينهم وبين شعب البحرين.

ندوة الاردن النسائية: اعيدوا المفصولات الى وظائفهن

في ما يلي نص الرسالة التي بعثت بها المشاركات في الندوة العربية حول «برامج الارشاد والمساعدة القانونية للمرأة» في ١٣ نوفمبر ١٩٩٥ التي انعقدت في العاصمة الاردنية - عمان - الى امير البحرين حول قضية النساء المفصولات من وظائفهن في البحرين.

«حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة المعظم حفظه الله

امير دولة البحرين

انطلاقا من المبادىء الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والتي التزمت بها البحرين، والتي تقر بحرية التعبير عن الرأي، وبما تعهده سموكم من حرص على المبادىء الانسانية العالمية والقيم العربية الاسلامية ورفع شانها، ومن المحافظة على رقي البحرين العريق ومركزها على الساحة الدولية.

نلتمس من سموكم نحن الهيئات النسائية العربية المجتمعة في عمان - الاردن في اطار الندوة العربية حول برامج المساعدة القانونية للنساء، ان تتكرموا بالايعاز الى الجهات المختصة لاعادة النظر في الغاء قرارات الفصل والتجميد الوظيفي الصادر بحق الاخوات:

- الدكتورة منيرة فخرو - حصة الخميري

- عزيزة البسام

فهن معروفات بولائهن الوطني، وعملهن الدؤوب والمتواصل لخلق مجتمع عربي انساني اصيل يتمتع بحرية الرأي وكافة الحريات الديمقراطية.

واننا اذ نشكر سموكم على التجاوب النبيل مع طلبنا هذا، نسأل الله تعالى ان يوفقكم ويطيل عمركم، ونرجو لكم ولدولة البحرين العربية العزيزة علينا جميعا كل الخير.

مع فائق تقديرنا واحترامنا...»

وقد وقع على الرسالة عدد من النساء المعروفات في النشاط النسوي العربي مثل عائشة لخماسي عن اتحاد العمل النسائي بالمغرب ونادية الخليفي عن نقابة المحامين اليمنيين، ورشيدة الطاهري عن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، وجمانة مرعي عن التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، وأسمى خضر عن اتحاد المرأة الاردنية، وتهاني الجبالي عن اتحاد المحامين العرب، وايناس بشرى عن مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان بمصر، وكفاح الشروف عن اتحاد المرأة الاردنية، فرح اليقعة، ونادية شمروخ عن اتحاد المرأة الاسلامية، واوجني حداد وامنة الزعبي وميساء ابو هزيم وسهير حداد عن اتحاد المرأة الاردنية، وفوزية عبد الله سعيد عن هيئة التنسيق للمنظمات غير الحكومية اليمنية لرعاية الطفل، ورندة سنيورة عن مؤسسة الحق الفلسطينية، وغيرهن من النساء العاملات في الحقلين الاجتماعي والسياسي.

شخصيات كويتية تطالب امير البحرين باعادة الدستور

اعتبرت الرسالة - العريضة التي وقعتها ٩٦ شخصية كويتية مرموقة الشهر الماضي ورفعتها الى امير البحرين خطوة مهمة تعكس مدى التلاحم الشعبي الخليجي مع شعب البحرين في مطالبه.

وفي ما يلي نص الرسالة:

«حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حفظه الله

امير دولة البحرين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد مرور ما يقارب من عام كامل على انتفاضة شعب البحرين للمطالبة بحقوقه الدستورية المشروعة، ما زالت الحكومة ملتزمة بعدم وفائها بالوعود. فهناك الكثير من ابناء البحرين في السجون والمعتقلات. وهناك المئات من المبعدين عن وطنهم في شتى ارجاء المعمورة. وهناك مطالب عديدة لم تتحقق حتى الآن اهمها عودة الشرعية الدستورية وحرية الشعب في المشاركة السياسية وفي ادارة امور عن طريق المجلس الوطني حسب ما يقرره دستور دولة البحرين.

وحرصا منا على استقرار الاوضاع في منطقة الخليج وبالاخص في الشقيقة البحرين، فاننا نناشدكم تلبية طموحات ابناء البحرين عبر اطلاق سراح المعتقلين والسماح للمبعدين بالعودة الى وطنهم آمنين والدعوة الى انتخابات تشريعية حرة لمجلس وطني جديد. فانه لم يعد صالحا في عالمنا اليوم انتهاج اسلوب الصدام والمواجهة القاسية التي تمس حقوق الانسان ومبادىء وقيم المجتمعات المدنية الحديثة امام المطالب العادلة والمشروعة للشعوب.

ان مناشدتنا هذه انما جاءت من منطلق حرصنا على الاستقرار في دولة البحرين الذي سوف تنعكس نتائجه على مستقبل البلاد بشكل خاص والمنطقة بشكل عام.

سائلين المولى القدير ان يوفقكم في طريق الاصلاح

مجموعة من المواطنين الكويتيين».

ووقع على العريضة حوالي مائة شخصية من بينها ثمانية من اعضاء مجلس الامة الحالي وعدد من الاعضاء السابقين والمحامين واساتذة الجامعات والمهندسين والاطباء والسفراء السابقين ومدراء الشركات والصحافيين والمدرسين واعضاء جمعية حقوق الانسان الكويتية. اما النواب الذين وقعوا فهم السيد عدنان عبد الصمد، ود. اسماعيل الشطي وجمعان العازمي (وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية السابق) ود. ناصر صرخوه وعبد المحسن جمال وعبد الله النيباري وعلي البغلي (وزير النفط السابق) ود. احمد الخطيب. وتعتبر هذه الوثائق ذات اهمية خاصة بسبب مطالبها الواضحة ونوعية الشخصيات الموقعة عليها التي تمثل كافة القطاعات الفكرية والسياسية في الساحة الكويتية.

يوميات الانتفاضة في شهر ديسمبر ١٩٩٥

٢٧ نوفمبر

● اقرت محكمة الاستئناف العليا هذا اليوم الحكم الصادر عن محكمة الجنايات قبل ثلاثة شهور باعدام المواطن عيسى احمد حسن قمبر، ٢٧ عاما. وكان قمبر ضمن مجموعة اتهمت بقتل احد عملاء جهاز الامن في شهر مارس الماضي عندما كانت المواجهات مستمرة بين المتظاهرين وقوات الشغب. وقد قتلت قوات الامن وقوات الشغب اكثر من ١٤ مواطنا اما بالرصاص او التعذيب حتى الموت. كما قامت قوات الشغب بالاعتداء على حرمات المواطنين ومساجدهم ومنازلهم، واعتقلت النساء والاطفال في حملة ارهابية لم تشهد البلاد لها مثيلا في تاريخها المعاصر. وكان رد فعل المواطنين مزيدا من المسيرات السلمية والمناوشات مع قوات القمع الخليفية. وقد قتل احد افراد جهاز الامن، ابراهيم السعيدي. وفي مقابلة أجرتها جريدة الايام في ٣ نوفمبر ١٩٩٥ مع زوجته وذلك بعد ولادتها مولودا جديدا قالت ما نصه: «شعرت وكأن الايام عادت لاعيش تلك الفاجعة لحظة سماع مقتل ابراهيم زوجي وابو عيالي بيد اولئك الذين كان يدعي انهم من اصدقائه». وقد نفى المتهمون اية علاقة لهم بحادثة القتل في الوقت الذي كان شائعا ان مقتل السعيدي كان بسبب خلاف مع بعض اصدقائه.

● هذا وقد اقرت المحكمة الحكم بالسجن المؤبد بحق محمد علي حسن الخاتم، ٢٠ عاما، والاحكام التي صدرت بحق الآخرين كالتالي: منصور صالح مكي، ٢٥ عاما، خمس سنوات (خففت من السجن مدى الحياة)، يونس صالح موسى السنيني، ٢٢ عاما، خمس سنوات (خففت من عشر سنوات)، حسين صالح موسى السنيني، ٢٠ عاما، افرج عنه بعد ان كان قد حكم بخمس سنوات سجن، اسحاق حسن يوسف مرهون، ٢٠ سنة، افرج عنه بعد ان كان قد حكم بعشر سنوات سجن، احمد موسى السنيني، ٢٧ عاما، خمس سنوات، حمزة ماجد حبيب الشيخ، ٢٤ عاما، خمس سنوات، حسين محمد عبد الوهاب حسن، ٢٢ سنة، افرج عنه مع شخص آخر.

● ولدى صدور قرار محكمة الاستئناف باقرار حكم الاعدام، توتر الجو في البلاد بشكل كبير، واصبح الوضع مهيأ للانفجار في اي وقت. هذا في الوقت الذي رأى الكثيرون ان هذا القرار انما هو محاولة للضغط على المواطنين وعلى قادة الانتفاضة لكي يتقدموا بطلب العفو من الامير، وهو امر مستبعد، بعد ان اقر الامير سياسات القتل التي يمارسها اخوه، رئيس الوزراء ولم يعترض عليها. هذا وقد اعتصم طلبة مدرسة الشيخ عبد الله بمدينة عيسى هذا الصباح ورفعوا شعارات تطالب باطلاق سراح السجناء والتضامن معهم. وقد قوبل هذا العمل من قبل قوات الشغب باطلاق الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع والخانق. وضرب عدد كبير من الطلبة واعتقل عدد آخرمنهم. وقد حاول المحامون شرح الظروف التي حدثت فيها الحادثة وان قوات الشغب كانت هي التي تستفز المواطنين، ولكن المحكمة كان لديها قرار مسبق من رئيس الوزراء، ولم تكن مستعدة لتغيير قرارها.

● وعلى صعيد آخر، اكد زعيم حزب العمال البريطاني السابق، السير ديفيد ستيل قلقه من انتهاكات حقوق الانسان في البحرين وذلك في حفل دعى اليه القائم بالاعمال بسفارة البحرين في لندن، عادل ساتر، يوم الثلاثاء، ٢١ نوفمبر.

٢٩ نوفمبر

● اعتدت قوات حكومية على بعض المدارس الثانوية في الايام الثلاثة الماضية بدون اي سبب قانوني او شرعي. فقد قامت قوات الشغب صباح اليوم بمحاصرة مدرسة الجابرية القريبة من السفارة الامريكية بالمنامة، بعد ان رفع بعض الطلاب هتافات تطالب بعودة العمل بدستور البلاد وتشجب قرار اعدام الشاب عيسى احمد قمبر، وتطالب باطلاق سراح زملائهم من مدرسة الشيخ عبد الله بمدينة عيسى قبل يومين. فقامت قوات الشغب التي كانت تحاصر المدرسة بالاعتداء على الطلاب بدون رحمة مستعملة وسائل القمع المعروفة. وقد شارك في الاعتداء ١٢٠ مرتزقا من قوات الشغب جاؤوا الى المدرسة في ١٥ حافلة من نوع «جيب» ومعهم سيارات الشرطة المدنيين. وقد اخذ المرتزقة يضربون الطلبة بطريقة عشوائية، حيث احاطوا في البداية بخمسين طالبا واقتادوهم الى مركز النبيه صالح للتعذيب. ثم اخذوا من الفصول حوالي ستين طالبا واقتادوهم الى مكان غير معروف. وكان مدرس تونسي يلقي درسه في احد الفصول عندما اقتحم الفصل تسعة جنود مسلحين يحملون الهراوات المكهربة، وطلبوا من المدرس الابتعاد. وعند شروعهم في اعتقال الطلبة بطريقة عشوائية قال لهم المدرس: ان احدا من الطلبة لم يكن خارج الفصل حال عملية الاعتصام، ولكنهم لم يعيروه اهتماما. واستمروا في ضرب الطلبة بطريقة وحشية بالركل والاسلحة التي كانوا يحملونها، وسقط احد الطلبة على الارض فجروه سحبا معهم، وعمره لا يتجاوز السادسة عشرة.

وقبل يومين حدث الامر نفسه مع طلاب مدرسة الشيخ عبد الله الثانوية بمدينة عيسى. فقد اعتدت قوات الشغب على الطلاب بعد ان اعتصموا بالمدرسة احتجاجا على اقرار محكمة الاستئناف حكم الاعدام بحق الشاب عيسى قمبر. واعتقلوا عشرة من الطلبة واقتادوهم الى مركز النبيه صالح. وتشهد مدارس البحرين توترا متزايدا هذه الايام في اثر التصعيد الحكومي في قمع الشعب والتهديدات المستمرة باستعمال العنف ضد المواطنين الابرياء. وكان رئيس الوزراء قد بعث برسالة شفوية مع الدكتور فيصل الزيرة الاسبوع الماضي الى قادة الانتفاضة يهددهم فيها بـ «حمام دم».

وامعانا في تحدي الشعب والتمادي في التلويح باستمرار سياسة العنف الحكومية، عرض تليفزيون البحرين قبل يومين مشاهد من تمرينات عسكرية للقوات الخاصة بقوة دفاع البحرين توحي باستعدادها للاعتداء على المواطنين. هذا في الوقت الذي كان هناك بعض الامل بان تلجأ الحكومة الى الحوار مع المعارضة السلمية. وظهر في تلك التمرينات مشاهد استفزازية غير معقولة، حيث اشتملت على تدريبات على اقتحام البيوت واعتقال المواطنين بشكل يوحي بان آل خليفة مستعدون لاستعمال قوة الدفاع التي يفترض ان تدافع عن البلاد ضد المواطنين. ويبدو ان هذا الدور الجديد لقوة دفاع البحرين قد تبلور بعد فشلها في حماية حدود البلاد وخسارة بعض الجزر للسعودية. وكانت الاستعراضات قد اجريت بمناسبة زيارة وزير الداخلية الاردني، سلامة حماد، الى البحرين. ولكن عددا من الدبلوماسيين في المنامة استسخفوا تلك الاستعراضات واعتبروها «استفزازا في غير محله» حسب تعبير احدهم.

٣٠ نوفمبر

● ما يزال التوتر يسود اجواء البلاد وينذر بتدهور الاوضاع بشكل اكبر، خصوصا وان عددا من الاطفال ما يزال معتقلا منذ يوم الاثنين الماضي. وساهمت استفزازات آل خليفة في تصعيد التوتر بتهديد الشعب بـ «حمام دم» من جهة واستعراض القوة بشكل رخيص قبل يومين من جهة اخرى. وقد تضاعف عدد الطلبة المعتقلين بعد الاعتداء الوحشي يوم امس على ثلاث مدارس من قبل قوات الشغب. فقد اقتحمت قوات الشغب مدرسة الشيخ عبد الله بمدينة عيسى ومدرسة عالي الاعدادية ومدرسة الجابرية الثانوية وضرب المرتزقة طلبتها الذين كانو معتصمين في فناء المدرسة احتجاجا على الاعتقالات التي حدثت يوم الاثنين الماضي وفصل عدد آخر من الطلبة. وتم اعتقال قرابة مائة طالب واقتيدوا الى مركز شرطة مدينة عيسى. كما اخذ قرابة ٤٠٠ طالب آخر الى مركز النبيه صالح وضرب الكثيرون منهم. وفي وقت لاحق استدعي اولياء امورهم وطلب منهم التوقيع على تعهدات بعدم السماح لابنائهم بالاشتراك في الاعمال السياسية.

وكان من بين الشعارات التي رفعها الطلبة يوم امس: «هيهات منا الذلة»، «ابد والله ما ننسى المساجين»، وشعارات اخرى تطالب باطلاق سراح الطلبة الذين اعتقلوا في وقت سابق. وكان رد فعل قوات الشغب عنيفا للغاية حيث اعتدى مرتزقتها على الاطفال بالضرب والركل والعصي والهراوات والاسلحة، واطلقوا الغازات المسيلة للدموع. بينما لم يكن لدى الطلبة ما يدافعون به عن انفسهم امام هذا الاعتداء الغاشم والوحشي.

● هذا وقد كتب اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان البريطانية، هذا اليوم رسالة الى مكتب وزير الدولة للشؤون الخارجية، جيريمي هانلي، الذي يزور المنطقة حاليا، يؤكد فيها على ضرورة الضغط على حكومة البحرين للتوقف عن انتهاكات حقوق الانسان، وبدء الحوار مع المعارضة حول المطالب الشعبية، وعدم الاكتفاء بالصمت.

٦ ديسمبر

● أحيا شعب البحرين يوم امس الذكرى الاولى لبدء الانتفاضة الشعبية على اثر اعتقال فضيلة الشيخ علي سلمان في الخامس من ديسمبر من العام الماضي برفع الاعلام السوداء وكتابة الشعارات على الحيطان والحضور باعداد مكثفة في احتفالات دينية بمناسبة مولد الامام علي بن ابي طالب. فقد اكتظ «مسجد مؤمن» بالمنامة بالمصلين الليلة الماضية وحضر آلاف المواطنين لاحتفال كبير في المسجد بعد ذلك. وتحدث عدد من قادة الانتفاضة حول الوضع المتوتر في البلاد مؤكدين ضرورة عودة العمل بدستور البلاد والمجلس الوطني المنتخب. فتحدث الاستاذ حسن المشيمع عن الاضطرابات الاخيرة التي شهدتها المدارس قائلا: «ان اداراتها اصبحت تحيل كل القضايا حتى البسيطة منها الى مراكز الشرطة»، وتساءل: هل اصبحت وزارة التربية والتعليم عاجزة عن حل مشاكل الطلبة لتستعين بوزارة الداخلية؟ وقال الشيخ عبد الامير الجمري: ان المجلس الوطني المنتخب هو الحل لعلاج المشاكل العالقة. واستنكر على البعض سكوته ازاء ما يعانيه الشعب من ويلات ومحن وخصوصا السجناء الذين يرزحون وراء القضبان. أما الحاضرون فقد رفعوا هتافات متحدية لقرار حكم الاعدام بحق الشاب عيسى قمبر الذ ي اصدرته محكمة الجنايات واقرته محكمة الاستئناف.

● وعلى صعيد آخر قدم سبعة من القضاة البحرينيين في ٢ ديسمبر ١٩٩٥ خطابا الى وزير العدل البحريني يتضمن مجموعة من الطالب، وهددوا بالاستقالة من مناصبهم في١٥ يناير ١٩٩٦ ما لم تستجب الحكومة الى طلباتهم التي في مقدمتها انشاء مجلس اعلى للقضاء. وحتى الآن لم يجب وزير العدل البحريني على رسائلهم، بينما ايدتهم جمعية المحامين البحرينية في هذه المطالب. والقضاة السبعة هم: سالم الكواري، عدنان هزيم الشامي، سعد عبد الله الشملان، ابراهيم القرينيس، عيسى الكعبي، مبارك الحجي وعبد الرحمن السيد. وجاء في رسالة القضاة الى وزير العدل والشؤون الاسلامية، الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة ما يلي:

«عطفا على الخطاب المقدم لسعادتكم وما سبق قبله من تداول موضوعه مع سعادة وكيل الوزارة فان ظروفنا غير الخافية عنكم تتجلى بالنظر بعين الاعتبار:

١ – اقرار مجلس القضاء الاعلى تطبيقا للمادة ١٠٢ الفقرة – د – من الدستور البحريني.

٢ – تعزيز السلطة القضائية بما يتناسب مع دورها اسوة بباقي السلطات.

٣ – الغاء قروض الاسكان عن المستفيدين من القضاة ومن يستفيد بتلك القروض مستقبلا تحقيقا لرفع المعاناة عن افراد السلطة القضائية.

٤ – المساعدة بمبلغ مالي لحل سريع لما ترتب من ديون تتعارض مع وظيفة القضاء.

٥ – اقرار بدل طبيعة عمل بما يتناسب وعمل القاضي المتواصل في خدمة العدالة بنسبة ٥٠ بالمائة من المرتب.

٦ – تطوير مكتب شؤون القضاة ليلبي طلبات القضاة البحرينيين من حيث رفع الحرج عنهم في متابعة امورهم امام الجهات الادارية الاخرى.

٧ – اقرار الضمان الصحي بحيث يشمل جميع القضاة وافراد اسرهم لرفع الحرج عن القضاة في المراجعة امام المراكز الصحية.»

ان معاناة القضاة هي معاناة ابناء الشعب، حيث العوز والضائقة المالية والضغط الحياتي، فيما ينعم رئيس الوزراء وذووه باموال البلاد.

● ومن جانب آخر قال رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، في مقابلة مع وكالة انباء «اسوسيتد برس» ان المطالبة بالديمقراطية والاضطرابات التي تشهدها البلاد لا تهدد بقاء العائلة الخليفية. وقال: «الامر المحزن بشأنها (الاضطرابات) انها ليست من اجل الاصلاحات او اي تغيير في الاتجاه». وقالت الوكالة التي نشرت مقتطفات من المقابلة يوم امس ان الشباب الذين التقتهم مراسلتها في القرى التي لا تبعد سوى بضعة اميال عن مكتب رئيس الوزراء لا يتفقون مع ما يقوله رئيس الوزراء. «اننا نريد البرلمان» وقد كرر هذه العبارة عدد منهم قال بعضهم انه اعتقل عدة شهور بدون تهمة او محاكمة بعد مشاركته في مسيرات سلمية. وقال رئيس الوزراء الذي لم ينجح في طرح وجهة نظر منطقية: «لقد كان لدينا برلمان من قبل ولا نستطيع ان نقبل به مرة اخرى» واضاف: «اننا لا نخاف من مجلس منتخب.

١١ ديسمبر

● عم التوتر اجواء البلاد في الايام القليلة الماضية بعد انتشار وحدات من الجيش في مناطق عديدة وبعد وصول قرابة ٤٠٠٠ جندي سعودي صباح اليوم. وكانت وحدات من قوة دفاع البحرين قد انتشرت في انحاء البلاد في الساعة الثانية بعد ظهر يوم امس ويقيت في مواقعها حتى الرابعة وسحبت بعد ذلك. وقد اثارت تلك العملية اشمئزازا واسعا في الاوساط الشعبية لانها اكدت توجه السلطة للقمع واستعمال القوة ضد الشعب. وجاء ذلك في اثر اعلان قادة الانتفاضة عن استيائهم لممارسات قوات الشغب ضد طلاب المدارس حيث ضربت العشرات منهم واعتقلت عددا غير معروف وفصلت ٦٠٠ طالب بدون ادنى مبرر. وجاء نشر القوات العسكرية، على ما يبدو، لارهاب المواطنين الذين استسخفوا الخطوة ولم تثنهم عن الاستمرار في المطالبة بعودة العمل بدستور البلاد. وثمة تفسير آخر لهذه الخطوة وهو انها جاءت بعد فشل قمة مجلس التعاون الاسبوع الماضي في مسقط بعد ان انسحبت دولة قطر منها احتجاجا على الهيمنة السعودية على المجلس. وشعر آل خليفة ان موقفهم اصبح حرجا بسبب استمرار التوتر السياسي في البلاد وفشلهم في احتواء الموقف برغم مرور عام كامل على الانتفاضة الشعبية.

يوميات الانتفاضة في شهر ديسمبر ١٩٩٥

● الى ذلك وصل الى البحرين صباح اليوم حوالي ٤٠٠٠ جندي سعودي الى البلاد بشكل مفاجيء. وشوهدت مجموعات عسكرية سعودية تعبر جسر البحرين – السعودية الساعة السابعة من صباح اليوم بمعداتها العسكرية الثقيلة. وقال شهود عيان ان هذه القوات ملأت الجسر من اوله الى آخره واستغرق عبورها ثلاث ساعات ونصفا، اذ لم تنته عملية العبور الا الساعة العاشرة والنصف صباحا. وقد عطلت حركة المرور على الجسر طوال تلك الفترة الامر الذي يوحي بخطورة الموقف واحتمال اقدام حكومة ال خليفة على تنفيذ التهديدات التي اطلقتها مؤخرا بانها مستعدة للقيام بـ «حمام دم». ولا يعرف بعد ما اذا كان هذا التحرك بسبب توتر العلاقات القطرية – السعودية ام ان له علاقة بالوضع الداخلي في البحرين. وتجدر الاشارة الى ان هذه الخطوة جاءت بعد يومين من تصريحات وزير الخارجية القطري بان على مجلس التعاون الخليجي الاختيار بين قطر والامين العام السعودي. ويتوقع بعض الخبراء ان تقوم السعودية بعمليات استفزازية ضد دولة قطر بسبب اصرارها على رفض تعيين جميل الحجيلان امينا عاما لمجلس التعاون .

● ويزيد من حدة التوتر في البلاد المعاملة القاسية التي تعرض لها طلاب المدارس على ايدي قوات الشغب في الاسبوعين الماضيين. ولا يزالون يتعرضون للاعتداءات بشكل وحشي. وهناك غياب كثير عن الدروس بسبب الخوف من ارهاب قوات الشغب. كما ان اولياء امور الطلبة يوقعون في الوقت الحاضر عريضة احتجاج مرفوعة الى وزير التربية والتعليم على الاعمال الاجرامية التي ترتكب ضد الطلبة والانتهاك المستمر لحرمة المدارس. وتجدر الاشارة الى ان وزير التربية رجل عسكري لا يؤمن الا بالقوة لحسم اي موقف الامر الذي يهدد بانعكاسات خطيرة على وضع مراكز التعليم والمدارس.

● وجاء في الرسالة – العريضة التي يتم توقيعها الآن ما يلي: «نحن الموقعون ادناه اولياء امورالطلبة نتوجه اليكم بخطابنا هذا بصفتكم المسؤول الاول عن العملية التعليمية التربوية في الدولة، والمسؤول الاول عن صيانة حرمة دور التعليم. وقد نص دستور دولة البحرين في مادته السابعة الفقرة (د) على ان الدولة تكفل لدور العلم حرمتها. وحيث ان مدارسنا التي تقع تحت الادارة المباشرة لوزارة التربية والتعليم قد تعرضت في الآونة الاخيرة – مرارا وتكرارا – الى اقتحام بالعنوة من قبل الشرطة حيث وصلت هذه القوات الى الفصول الدراسية واعتدت بالضرب المبرح على الطلبة واحدثت اصابات وجروح بعضها بليغ جدا في اجسامهم بالاضافة الى الاهانات والسب والشتم واسمعتهم الكلمات البذيئة القادحة في الحياء وغير ذلك ..... فاننا نأمل ان تتخذ وزارتكم الاجراءات التي من شأنها ان تعيد الامور الى نصابها وتحفظ لدور العلم حرمتها».

● ومن جانب آخر استمرت وزارة الداخلية في سياسة التشويش على حركة المعارضة. فأصدرت بيانا وقعته باسم التحالف الوطني الديمقراطي وهاجمت فيه القوى الدينية بشكل مفضوح. وقد استسخفت العناصر الوطنية هذه المحاولة الرخيصة التي لن تفلح في احداث شرخ في الموقف الوطني – الاسلامي المتماسك. وتجدر الاشارة الى ان جهاز الامن اصدر بيانا مماثلا وقعه باسم حركة احرار البحرين وهاجم فيه التحالف مع الوطنيين وامر الشعب بالهدوء والانتظار وعدم الحركة.

١٢ ديسمبر

● بعثت عدة شخصيات كويتية مرموقة رسالة الى امير البحرين تطالبه فيها بالعمل بالشرعية الدستورية وانتخاب المجلس الوطني. ووقع على العريضة حوالي مائة شخصية من بينها ثمانية من اعضاء مجلس الامة الحالي وعدد من الاعضاء السابقين والمحامين واساتذة الجامعات والمهندسين والاطباء والسفراء السابقين ومدراء الشركات والصحافيين والمدرسين واعضاء جمعية حقوق الانسان الكويتية. اما النواب الذين وقعوا فهم السيد عدنان عبد الصمد، ود. اسماعيل الشطي وجمعان العازمي (وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية السابق) ود. ناصر صرخوه وعبد المحسن جمال وعبد الله النيباري وعلي البغلي (وزير النفط السابق) ود. احمد الخطيب. وتعتبر هذه الوثائق ذات اهمية خاصة بسبب مطالبها الواضحة ونوعية الشخصيات الموقعة عليها التي تمثل كافة القطاعات الفكرية والسياسية في الساحة الكويتية.

اما على الصعيد الداخلي في البحرين فقد اعتدت قوات الامن والشغب على طلاب مدرسة النعيم الثانوية صباح اليوم. وقامت هذه القوات بضرب الطلاب بالهراوات بقسوة متناهية مما ادى الى جرح عدد منهم. وشوهدت بعد العدوان نيران كبيرة في المدرسة من حريق في احد جوانبها نتيجة المواجهات بين الطلبة والمعتدين. وتبدو المدارس هذه الايام شبه مشلولة بسبب مقاطعة الطلاب لها احتجاجا على لاسلوب العسكري الذي تدار به المؤسسات التعليمية منذ ان عين احد العسكريين، عبد العزيز ا لفاضل، وزيرا للتربية والتعليم في الصيف الماضي. وتقدر معدلات غياب الطلبة بحوالي ٧٠ – ٧٥ بالمائة في مناطق جدحفص وسترة والشريط الشمالي من البلاد.

١٣ ديسمبر

● اتضح خلال الايام الثلاثة الماضية ان هناك سباقا محموما بين الخيار العسكري الذي تتبناه الحكومة وتعمل له والخيار الشعبي بالمطالبة السلمية باعادة الحياة الدستورية الى البلاد. وقد اثارت اصوات الانفجارات الليلة الماضية وصفارات الانذار والطلعات الجوية للطائرات العسكرية يوم امس قلقا كبيرا لدى ابناء الشعب وكذلك في الدوائر الدبلوماسية والقطاع الاقتصادي ازاء احتمال قيام آل خليفة بتنفيذ تهديداتهم ب «حمام دم» في البلاد. وكان الوجوم يخيم على اجواء البلاد طوال الايام الثلاثة الماضية خصوصا بعد ان شوهدت طوابير من المدرعات العسكرية السعودية وهي تعبر الجسر وعليها ما يقارب من ٤٠٠٠ جندي في خطوة لم يعلن عنها سلفا. وما يزال الغموض يكتنف الموقف حيث لم يتضح بعد ما اذا كانت هذه التحركات العسكرية جزءا من مناورات بين القوات البحرينية والسعودية أم بسبب خلافات داخلية بين اجنحة العائلة الخليفية الحاكمة، امن انها تعبير عن دعم السعودية لآل خليفة في المواجهة مع قطر. وكان رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة قد غادر البلاد الاسبوع الماضي الى اوروبا في ظروف غامضة. فهو يعاني من امراض عديدة ولكنه في الوقت نفسه في خلاف مع عدد من اقربائه على توزيع المناصب الوزارية وعلى الموقف من المطالبة الشعبية بعودة الدستور. وقد انعكس التوتر على الوضع العام عندما انتشرت وحدات عسكرية في مطلع الاسبوع في العديد من المناطق في الوقت الذي كان فيه الهدوء يسود الوضع العام ولم يكن هناك ما يستدعي تلك المظاهر العسكرية.

● وقد تزامنت الاستعدادات العسكرية التي قالت الصحافة المحلية هذا اليوم انها جزء من مناورات عسكرية مع «دولة صديقة» مع اقتراب «يوم الشهداء» الذي يصادف السادس عشر من ديسمبر. وقد اعتاد آل خليفة الاحتفال بذلك اليوم كـ «عيد وطني» الا أن مظاهر الاحتفالات قد اختفت هذا العام. فليس هناك اهتمام شعبي الا باحياء ذكرى شهداء البحرين الذين سقطوا برصاص القمع الخليفي خلال عام من الانتفاضة، بينما امتنعت الشركات والتجار عن تعليق لافتات في الشوارع لتهنئة الامير بعيد جلوسه، وهو الامر الذي كان جاريا في السنوات الماضية. وهناك خشية حكومية من انفجار الوضع في يوم الشهداء خصوصا وان الحكومة ما تزال مصرة على الخيار الامني في التعامل مع الشعب. وقد نفى امير البحرين في مقابلة مع جريدة «الحياة» ان يكون عازما على الاعلان عن السماح بانتخاب نصف اعضاء مجلس الشورى، او انه يعتزم الاعلان عن عفو عام عن السجناء السياسيين. وتجمع فصائل المعارضة على رفض اي مساومة على المطلب الرئيسي المتمثل بعودة العمل بدستور البلاد وانتخاب مجلس وطني دستوري.

● وعلى صعيد آخر ما يزال التوتر يسود اوساط طلاب المدارس بعد الاعتداء الأثم على المدارس الذي قامت به قوات الشغب. ولكي تبرر حملتها القمعية ضد الطلاب قامت قوات الشغب باشعال النار يوم امس في جانب من مدرسة النعيم الثانوية. ويصر الطلاب ان احدا منهم لم يفعل ذلك ويلقون باللائمة على جهاز الامن وقوات الشغب لافتعال قضايا لتبرير ارهاب المواطنين. وفي هذا الاطار ينظر المواطنون الى الحريق الذي شب قبل ليلتين في احد المنازل بمنطقة سترة. وتشير الادلة المتوفرة الى ضلوع جهاز الامن في تلك الجريمة، لان احدا من ابناء الشعب لا يرى مصلحة في اشعال النار بمنازل الآمنين وهم نائمون. وتطالب المعارضة بتحقيق فوري في هذه الجرائم الاستفزازية التي يقوم بها جهاز الامن الذي يديره الضابط البريطاني، ايان هند رسون.

● ومن جهة اخرى تتوقع المعارضة البحرينية التي تعقد مؤتمرا صحافيا غدا بمبنى البرلمان البريطاني اقبالا كبيرا على تلك الفعالية التي تجري في اليوم نفسه الذي تنظم فيه سفارة البحرين في لندن حفل استقبال بمناسبة ١٦ ديسمبر. وتزمع المعارضة القيام باعتصام امام فندق «دورشستر» احتجاجا على ممارسات الحكومة القمعية واحتفاء بمناسبة «يوم الشهداء».

١٤ ديسمبر

● عقدت حركة احرار البحرين صباح اليوم مؤتمرا صحافيا بمبنى مجلس اللوردات البريطاني حضره عدد من الاعلاميين ورجال السياسة. (انظر الصفحة ٧).

١٥ ديسمبر

● «لم أر في حياتي مصادرة للرأي كما رأيت هذه الليلة» هكذا علق احد الصحافيين البريطانيين بعد خروجه من حفل الاستقبال الذي دعت اليه سفارة البحرين في لندن الليلة الماضية. ويقول هذا الصحافي ان الاوراق التي كانت معه عند دخوله صادرها منه احد موظفي السفارة. هذا وقد اعتصم عشرات المنفيين البحرينيين امام فندق «دورشستر» الليلة الماضية حيث كانت سفارة البحرين في العاصمة البريطانية قد دعت الى الحفل بمناسبة «العيد الوطني» وحضره عدد من المدعوين. وبمناسبة «يوم الشهداء» اعتصم المنفيون البحرينيون امام الفندق للاحتجاج على سياسات حكومة ال خليفة والمطالبة باعادة العمل بدستور البلاد.. ورفع المعتصمون لافتات كبيرة بالمطالب وصورا للشهداء والتعذيب الذي يمارسه جهاز القمع الخليفي الذي يديره ايان هندرسون. وكان هناك اقبال كبير من المدعوين على ادبيات المعارضة بشكل ازعج مسؤولي السفارة الذين كانوا يراقبون الوضع بقلق وغضب. غير ان الطبيعة الهادئة للمعتصمين والاسلوب المتحضر في طرح المطالب كان موضع تقدير واحترام من قبل المدعوين. يقابل ذلك الانزعاج الذي عبر عنه الصحافي المذكور والذي كرره الكثيرون حيث كان تصرف مسؤولي السفارة بمصادرة اوراق المدعوين بعد ان رأوا المعتصمين يوزعون المنشورات موضع استهزاء وتندر.

كان الطقس باردا جدا ولكن حماس الشباب كان اقوى من المعوقات ، الامر الذي ساهم في انجاح الاحتجاج واضعاف الموقف الحكومي المتداعي. وفيما كانت سيارات المرسيدس وغيرها تتوقف لينزل منها السفراء والمسؤولون كان ابناء البحرين يقدمون لهم صورة اخرى عما يجري في البلاد. وقد وزع الكثير من المنشورات والكتب والتقارير الدولية التي من بينها تقرير منظمة العفو الدولية حول الارهاب الخليفي في البحرين. وهكذا فقد فشل الحفل الذي كان الحضور فيه اقل بكثير مما كانت السفارة تتوقعه في نقل صورة ايجابية عن النظام، ونجحت المعارضة في الاستفادة منه بشكل كبير. حتى ان احد الدبلوماسيين البريطانيين القدماء وقف يتحدث مع الشباب وحيا فيهم الهمة العالية وقال لهم: «لقد أكلنا وجبة دسمة من حكومتكم، وسوف أتناول الوجبة الفكرية والسياسية من ابياتكم». هذا وقد أرسلت السفارة بعض عملائها للتحرش بالمعتصمين ولكنهم ارتدوا خائبين وكادت الشرطة البريطانية تعتقل احدهم لولا هروبه على وجه السرعة.

● وعلى صعيد آخر تعيش البحرين هذا اليوم وغدا حالة من الترقب غير المعهودة حيث الاعصاب مشدودة الى ما يمكن ان يحدث في «يوم الشهداء». هذا وقد بدأ المواطنون في اقامة مجالس الفاتحة على ارواح الشهداء الذين سقطوا برصاص آل خليفة او تحت تعذيب جلاديهم على مدى الاثني عشر شهرا الماضية. وتعيش البلاد اجواء حزن عامة حيث السواد يغطي كل مكان وحيث الامهات يتذكرن كيف قضى ابناؤهن ساعاتهم الاخيرة والدماء تنزف من اجسادهم الغضة. وزاد الوضع توترا محاولات الحكومة استفزاز المواطنين ببث اجواء الارهاب، حيث شهدت القرى في الايام القليلة الماضية تصاعدا في انتشار القوات المسلحة واصوات الانفجارات والطائرات. وتبرر الحكومة ذلك بانه ضمن مناورات مع دولة «صديقة». وكانت قد نشرت قواتها الاسبوع الماضي في مختلف مناطق البحرين ولكن تدخلا من دولة اخرى اضطرها لسحب القوات بعد ساعتين من نشرها. وفي هذه الاجواء وجه الشيخ عبد الامير الجمري في خطبةالجمعة هذا اليوم رسالة مفتوحة الى الامير الذي سوف يلقي خطابه السنوي غدا كرر عليه فيها المطالب الشعبية المتمثلة باطلاق سراح السجناء والسماح بعودة المنفيين وأعادة العمل بدستور البلاد. كما اكد الشيخ الجمري على ضرورة احياء ذكرى «يوم الشهداء» بقوله: « هذه الذكرى يجب ان تخلد، يجب ان لا تنسى حتى لا تتكرر.

● اما على صعيد المؤتمر الصحافي الذي عقدته المعارضة يوم امس فقد كان هناك اهتمام جيد بمداولاته. وقد بثت هيئة الاذاعة البريطانية خبر انعقادة واجرت حوارات مع الشخصيات التي شاركت فيه. كما نشرت وكالات الانباء مقتطفات مما دار فيه. فمثلا بثت وكالة «داو جونز» تقريرا طويلا عن المؤتمر ذكرت فيه تراجع الحكومة عن وعودها لقادة الانتفاضة واصرار الشعب على الاستمرار في مطالبه. ونشرت جريدة «القدس» تقريرا عن المؤتمر على صفحتها الاولى هذا اليوم.

وكتب اللورد ايفبوري يوم امس رسالة الى وزير الدولة للشؤون الخارجية، جيريمي هاثلي، يخبره فيها بالرسالة التي وجهتها الشخصيات الكويتية الى امير البحرين ليؤكد عمق الدعم الشعبي للمطالب العادلة. وجاء في الرسالة: «لم يكن من الحكمة بمكان ان تنشر الحكومة قوات كثيفة في ١٠ ديسمبر، وهو اليوم الذي اعلنته الامم المتحدة يوما لحقوق الانسان». وتساءل في رسالته المكونة من صفحتين: «ما الذي يجعل دول الخليج مختلفة عن بقية الدول حتى تكون بمنأى عن النقد؟ ان لدي اجاباتي الخاصة ولكنني اريد ان اسمع تعليقاتك على الازدواجية التي نتعامل بها حول حقوق الانسان».

يوميات الانتفاضة في شهر ديسمبر ١٩٩٥

١٦ ديسمبر

● برغم ادراك شعب البحرين لعدم جدوى المراهنة على «النوايا الحسنة» للحكومة الخليفية وفي مقدمتها الامير، الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة فقد اتخذ قرارا بالتوقف عن التظاهر والاحتجاج على مدى الشهور الخمسة الماضية على امل اعطاء الحكومة فرصة لاعادة النظر في الوضع. واوحت الحكومة عبر وسطائها في الشهور الاخيرة بان الخطاب الاميري في «العيد الوطني» سوف يحتوي على قرارات بتحسين الاوضاع. الا ان الوجوم خيم على الوجوه هذا اليوم بعد ان ادرك الجميع أن «المكرمة الاميرية» لم تحتو الا على المزيد من التهديدات وتاكيد السياسة العسكرية التي انتهجها ال خليفة في الاسابيع الاخيرة. ويقول مطلع على الشؤون البحرينية ان الحكومة قد أسست للحل العسكري في البلاد معتقدة ان انتشار الجيش في انحاء البلاد واجراء مناورات مع قوات من «دولة صديقة» سوف يقضي على الحركة الدستورية الآخذة في التوسع. وفيما كان الشعب وقادته يؤكدون تصميمهم على الاستمرار في المطالبة السلمية بالحقوق الدستورية، كانت العائلة الحاكمة تشحذ اسلحتها لمواجهة الشعب. وبهذا فقد اصبح الوضع مهيأ للتدهور الامني بشكل يفوق ما كان عليه في الاثني عشر شهرا الماضية.

كان العديد ممن يقولون بان الامير «رجل طيب القلب» يعولون على احتمال ان يطرح بعض القرارات التي من شأنها تخفيف التوتر الامني في البلاد خصوصا وانه يحتفل بعيد جلوسه الرابع والثلاثين، ويفترض ان يكون قد استوعب مطالب شعبه على مدى اكثر من ثلاثة عقود. الا ان الجميع ادرك ان «الامير الطيب» لم يعد الا واحدا من العصابة الاموية التي لا ترى مجالا للتعايش مع شعب البحرين الا بالاعتماد الكامل على منطق القوة والقمع والاعتقال والقتل والتعذيب والنفي. وجاء خطاب الامير هذا اليوم ليؤكد مخاوف المعارضة التي كررت اتهامها الحكومة بانها وراء التوتر الامني واستمرار حالة الطوارئ في البلاد. فلم يحتو الخطاب على شيء يذكر. فقد كرر القول بجعل مجلس الشورى غير الدستوري واحدا من «مؤسساتنا الرسمية» التي لا تستند الى قانون او دستور بل تخضع لمزاج الامير والعائلة الحاكمة. وكرر الكلام عن «مجالسنا المفتوحة التي ستبقى مفتوحة دائما لكل مواطن مخلص في هذه البلاد». وتعريف الاخلاص هنا هو الولاء للعائلة الحاكمة. هذه «المكرمة الاميرية» مرفوضة رفضا تاما وسوف تبقى هذه المجالس غير دستورية ولا تمثل بديلا عن المجلس الوطني المنتخب حسب دستور دولة البحرين. وتصر المعارضة، بشتى فصائلها، على ربط شرعية الحكم الخليفي بعودة العمل بدستور البلاد، والا فلا شرعية للحكم العائلي الاستبدادي المطلق. وكل ما قدمه الامير هو العمل على «تنوير الرأي العام في البلاد على نطاق أوسع بشأن أنشطته (مجلس الشورى)». ووعد بتعريض هذه المؤسسة غير الدستورية «لمزيد من التطور في المرحلة المقبلة لهذه المؤسسة الوطنية لجعلها اكثر تمثيلا وتعبيرا عن تطلعات مجتمع البحرين المتطور».

وهدد الامير في «مكرمته الاميرية» الشعب قائلا: «ستواصل الحكومة سياسة الحزم لصيانة الامن الوطني من اي مساس بسياجه مع تطبيق القانون (؟) بحق من يتجاوزه» معتبرا ان المطالبة بالدستور اخلال بالامن والاستقرار ومؤكدا ان الامن لا يتكرس الا بتطبيق قانون امن الدولة المنافي لكل الاعراف الدولية.

● هذه التصريحات الاستفزازية استقبلت بغضب جماهيري شديد خصوصا وانها جاءت في «يوم الشهداء» الذي تبنته المعارضة تخليدا لذكرى شهداء الانتفاضة الذين سقطوا بعد يوم واحد من خطاب الامير في ١٦ ديسمبر من العام الماضي. وقتها فهم من اطلاق النار واستشهاد كل من هاني عباس خميس وهاني الوسطي في ١٧ ديسمبر انها رسالة دموية من سمو الامير الى شعبه. كانت تلك «المكرمة الاميرية» اكثر دموية من «المكرمة الاميرية» في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥ التي علقت العمل بدستور البلاد وحلت المجلس الوطني المنتخب.

١٧ ديسمبر

● عقدت المعارضة البحرينية الليلة الماضية ندوة في العاصمة البريطانية لتسليط الاضواء على الوضع الراهن في البلاد. وحضر الندوة التي عقدت بديوان الكوفة عدد كن الاكاديميين والسياسيين والاعلاميين وممثلين عن منظمات حقوقية وسياسية دولية. وتحدث فيها كل من الشيخ علي سلمان وكريم المحروس (عن الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين) وعبد النبي العكري (ممثلا عن لجنة التنسيق بين الجبهة الشعبية في البحرين وجبهة التحرير الوطني البحرانية) والسيد حيدر الستري.

١٩ ديسمبر

● استمرار في سياسة القمع والارهاب بدأ جهاز الامن الخليفي في ملاحقة العناصر الوطنية الفاعلة بالتهديد والترهيب. وقد استدعى جهاز الامن الشيخ محمد الرياش يوم امس وهدده بانه سوف يتعرض يوما ما الى «حادث سيارة»، او الى «ضرب على يدي احد المجانين» ما لم يكف عن الكلام عن المطالبة بالدستور والمجلس الوطني في محاضراته. وهذه اشارة واضحة الى ان جهاز الارهاب الخليفي ينوي بدء اعتداءات منظمة ضد المواطنين بطرق جديدة. ولكن الشيخ البطل لم يتنازل عن اهداف، بل رجع وخطب في الناس واخبرهم بان حياته مهددة بالخطر على أيدي جهاز الامن الذي يديره الضابط البريطاني، ايان هندرسون. وقال للجماهير: اذا اصابني حادث فاعلموا ان ذلك من عمل حكومة البحرين». وتزامن مع التهديدات الحكومية بمزيد من القمع اتصالات من جهاز الامن البحريني بمكاتب حركة احرار البحرين في لندن وبعض شخصياتها وشتمهم وتهديدهم. هذا في الوقت الذي تصاعدت فيه حدة المعارضة في الخارج وبدا ان هناك توسعا في دائرة المتضامنين مع شعب البحرين في مطالبه الدستورية العادلة. وتصر حركة احرار البحرين وبقية الحركات المعارضة على تحقيق المطالب الشعبية وانه لن تتراجع عن تلك المطالب مهما مارست الحكومة من ارهاب.

● وعلى صعيد آخر استمر جهاز الامن البحريني في الاعتداء على طلبة المدارس، وتقوم عناصره في الوقت الحاضر بمداهمة المدارس بشكل يومي لتفتيش كتب الطلاب. فاذا وجد فيها كتابات معارضة للحكومة اعتقل اصحابها وعذبوا بوحشية متناهية. ويتعرض الطلاب كذلك الى تعذيب وضرب اذا وجد انهم قد نزعوا صورة الامير منها. وما يزال هناك عشرات الطلاب المعتقلين لدى الحكومة، كما ان حالة التوتر تسود اجواء جامعة البحرين منذ اكثر من اسبوعين.

● هذا وقد انزعجت حكومة البحرين من الندوة التي عقدت مساء السبت الماضي (١٦ ديسمبر) بقاعة الكوفة بالعاصمة البريطانية، حيث كان له وقع كبير على نفوس الحاضرين من اصدقاء شعب البحرين والاعلاميين العرب. ونشرت بعض وكالات الانباء مثل (يو. بي. اي) خبر انعقاد الندوة، وتميز النقاش بالشمولية والموضوعية. وقد تحدث في الندوة الشيخ علي سلمان، عالم الدين الذي نفته السلطات البحرينية مع رفيق دربه، الشيخ حمزة الديري والسيد حيدر الستري. كما تحدث السيد كريم المحروس، عن الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين وعبد النبي العكري عن لجنةالتنسيق بين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين. وأشاد الشيخ علي سلمان بالوحدة الوطنية ازاء المطالب الشعبية وقال ان جلوس المعارضة على طاولة واحدة يدعو الى الفخر والاعتزاز، وحيا دور المرأة البحرينية في الانتفاضة، وهي التي ذاقت اصناف العذاب في المعتقلات. واكد كذلك على المطالب الشعبية التي يتصدرها عودة العمل بدستور البلاد مشيرا الى انها مطالب عادلة ومعتدلة.

اما كريم المحروس فقال ان التطورات قد تجاوزت المطالبة بالدستور، وان من الضروري تطوير الممارسة البرلمانية في البلاد. وتطرق عبد النبي العكري الى تاريخ المطالبة الشعبية بتشكيل مجلس تشريعي مشيرا الى حركة العام ١٩٣٨. وقال ان الحركة الشعبية قوبلت على طول الخط بالقمع والاضطهاد. والقى السيد حيدر الستري قصائد حول الانتفاضة والشهداء لاحياء ذكراهم في «يوم الشهداء».

وعرض قبل نهاية الندوة فيلم وثائقي حول الانتفاضة الشعبية في البحرين اسمه «صرخة الحرية» ويبلغ طوله ست عشرة دقيقة ويحتوي على مشاهد من الانتفاضة الشعبية والاوضاع الاجتماعية في البلاد. كما احتوى على صور الشهداء الذين سقطوا في الانتفاضة وآثار التعذيب على اجسادهم. وقد حظي الفيلم باعجاب الحاضرين.

٢٠ ديسمبر

● فرضت محكمة امن الدولة صباح اليوم على كل من المحامي احمد الشملان والصحافي حافظ الشيخ غرامة قدرها ٥٠٠ دينار (١٥٠٠ دولار امريكي) بعد اتهامهما بـ «التحريض على كراهية نظام الحكم في البحرين». جاء ذلك بعد حديثهما مع اذاعة قطر في ٧ ديسمبر في برنامج حول مجلس التعاون الخليجي اشترك فيه ايضا الدكتور عبد الله النفيسي من الكويت. وفي الوقت الذي لم يتعرض فيه الدكتور النفيسي الى اية مضايقة سياسية او ملاحقة قانونية في بلاده برغم تصريحاته الناقدة لمسيرة المجلس فقد تعرض المواطنان البحرينيان المذكوران الى استجواب مطول في مركز التعذيب بالمنامة ووجهت لهما تهديدات شديدة ومنعا من السفر بـ «أمر قضائي». وكان الشملان والشيخ قد استدعيا يوم امس الى مركز العدلية من قبل جهاز المباحث وتم التحقيق معهما بشكل مطول حول البرنامج الذي بثته اذاعة قطر وشاركا فيه منتقدين اوضاع مجلس التعاون بشكل عام واوضاع البحرين على وجه الخصوص. واستدعيا صباح اليوم الى مركز التحقيقات مرة اخرى ثم صدر الحكم عليهما لاحقا. وتأتي هذه الخطوة في اطار سياسة القمع التي تمارسها حكومة ال خليفة ضد شعب البحرين حيث تصر على تكثيف الستار الحديدي المفروض على البلاد والاستمرار في تكميم الافواه والتنكيل بالابرياء. هذا وقد تطوع عدد كبير من المحامين للترافع عن احمد الشملان وحافظ الشيخ في استعراض منقطع النظير للتلاحم الشعبي بوجه الارهاب الخليفي. ومن هؤلاء عبد الله هاشم وحسن بديوي وعبد الوهاب امين وحسن رضي وغيرهم. وجاء الحكم بتغريم المواطنين «بأمر من السلطات العليا في البلاد» التي اعتبرت مشاركتهما في البرنامج الاذاعي المذكور تحديا سافرا لها وهي التي تصر على وصف ما يجري في البحرين بانه تطرف وارهاب وانه محدود بجهة دون اخرى. ويزعجها كثيرا ان تظهر حقيقة مشاعر شعب البحرين الى العالم.

● وعلى صعيد آخر تم ظهر اليوم (الساعة الواحدة بالتوقيت المحلي للبحرين) اعتقال الشيخ حسن سلطان الى قسم التحقيقات الجنائية ولم يرجع حتى كتابة هذا التقرير. والشيخ سلطان هو احد اعضاء لجنة المبادرة التي تفاوضت مع الحكومة عندما كان اعضاؤها في السجن. ولم يكن هناك ما يستدعي الاعتقال خصوصا وان اللجنة – من خلال نفوذها الشعبي – اعادت الهدوء الى الشارع البحريني بعد ان عجزت وسائل القمع والارهاب الخليفية عن تحقيق ذلك على مدى ثمانية شهور متواصلة. ويأتي هذا التصعيد الحكومي ضد اعضاء اللجنة اعلانا عن التخلي عن التزامات الحكومة ازاء الاتفاق المذكور، الامر الذي يؤكد الكثيرون ان من شأنه المساهمة بشكل مباشر في اعادة التوتر الى البلاد. ولا يستبعد انفجار الاوضاع في الاسابيع وربما الايام المقبلة خصوصا وان خطاب الامير كان مخيبا لآمال الشعب في بدء صفحة جديدة من التفاهم مع المواطنين.

● وفي الوقت نفسه تبذل الحكومة جهودا كبيرة لانجاح الندوة السنوية التي ينظمها نجل ولي العهد، الذي يرأس «مركز الخليج للدراسات والبحوث». ويرأس الندوة السيد عمر الحسن رئيس «مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية» الذي يتخذ من لندن مقرا له. وقد دعت حكومة البحرين اكثر من ٣٠٠ شخص لحضور الندوة من بينهم وزير الخارجية البريطاني السابق، دوغلاس هيرد. وتأتي هذه الندوة في محاولة من الحكومة لاظهار القوة ولحشد التأييد لاجراءاتها القمعية. ويقول اكاديمي بريطاني زار البحرين مؤخرا، ورفض قبول دعوة عمر الحسن لحضور الندوة المقبلة: «ماذا يجدي حكومة البحرين دعم بعض المرتزقة الاجانب اذا كان شعبها ضدها؟». وتجد الاشارة الى ان ندوة العام الماضي التي عقدت في شهر ابريل شوشت عليها كثيرا أصوات انفجار اسطوانات الغاز والاخبار الكثيرة حول السياسات القمعية للنظام. ويتوقع حدوث تطورات مماثلة هذه المرة بعد ان بدأت الحكومة في التحرش بالشعب.

● وعلى صعيد آخر قامت قوات الشغب بضرب طفل يدعى احمد حسن ابراهيم واربعة آخرون من منطقة البلاد القديم في ١٣ ديسمبر عندما كانوا خارجين من المدرسة. وقد لاحقت دوريتان من قوات الشغب الطلاب واعتقلت الخمسة واخذتهم الى مركز الشرطة حيث تعرضوا لضرب مبرح قبل اطلاق سراحهم.

٢٩ ديسمبر

● سقط العديد من الجرحى ظهر اليوم في منطقة الدراز بعد ان اطلقت قوات الشغب الرصاص المطاطي على تجمهر شعبي كبير في المنطقة. واصيب العديد من المواطنين في منطقة بني جمرة في الوقت نفسه في اثر اطلاق الغازات المسيلة للدموع في تلك المنطقة. وتقول التقارير الواردة ان الجو متوتر للغاية وان استفزازات السلطة في تزايد. فقد اغلق جهاز الامن بأمر مباشر من ايان هندرسون جامع الامام الصادق بمنطقة الدراز في الساعات الاولى من صباح اليوم بعد ان اخذوا مفاتيحه من الشخص القائم عليه وهو الحاج حسن جار الله. ويبدو ان هذا الاجراء كان لمنع اقامة صلاة الجمعة هذا اليوم في ذلك الجامع الذي يصلي فيه الشيخ عبد الامير الجمري والذي يؤمه عشرات الآلاف من المصلين. وقد اعتاد الشيخ الجمري ان يطرح في خطبة الجمعة قضايا الساعة مركزا على ضرورة العمل بدستور البلاد. وبعد سحب المفاتيح انتشرت قوات الشغب في منطقة الدراز واغلقت جميع منافذ المنطقة. وكان هناك سيارتان مكتظتان بالشرطة عند كل مدخل من مداخل القرية، فيما انتشرت قوات الشغب على الشارع العام وفي منطقة بني جمرة المحاذية للدراز والتي يعيش فيها الشيخ الجمري. وحاصرت قوات القمع منزله بشكل استفزازي يبعث على

المعارضة البحرينية في مؤتمر صحافي بمجلس اللوردات البريطاني:

مستمرون في المطالبة بعودة الدستور حتى تتحقق

قال اللورد نيكولاس ري، الناطق عن حزب العمال حول حقوق الانسان، انه يشجع على الحوار بين الحكومة والمعارضة في البحرين، وانه يطالب الحكومة البريطانية بالضغط على حكومة البحرين لاعادة العمل بدستور البلاد المعلق واحترام حقوق الانسان. جاء ذلك في المؤتمر الصحافي الذي نظمته المعارضة البحرينية بمجلس اللوردات البريطاني في ١٤ ديسمبر ١٩٩٥. وقال انه استلم رسالة من سفارة البحرين في لندن تطلب منه عدم المشاركة في المؤتمر الصحافي الذي تنظمه المعارضة التي قالت عنها انها مأجورة ومدفوعة من الخارج. ودعا اللورد ري السفارة الى ارسال مندوب عنها الى المؤتمر الصحافي لطرح وجهة نظر الحكومة، الا ان طلبه لم يلق استجابة من السيد عادل سائر، القائم بالاعمال.

عقد المؤتمر الصحافي بمجلس اللوردات البريطاني صباح ذلك اليوم، وحضره عدد من الصحافيين والسياسيين وتميز بشموليته وحسن اداء المشاركين فيه. وجاء عقد المؤتمر متزامنا مع الذكرى الاولى للانتفاضة الشعبية ولاحياء «يوم الشهداء» في السادس عشر من ديسمبر. وتحدث في المؤتمر ثلاثة من رموز المعارضة البحرينية وهم السيد علاء اليوسف والدكتور مجيد العلوي والدكتور منصور الجمري وهم من حركة أحرار البحرين. وقال السيد علاء اليوسف الذي كان يعمل خبيرا اقتصاديا مع صندوق النقد الدولي بنيويورك ان هناك جانبين للمشكلة: الاول تطورات الوضع الداخلي خلال الاثني عشر شهرا الماضية، والثاني ما يمكن ان يحدث في المستقبل القريب وخصوصا في ضوء كلام الامير في العيد الوطني. فقد اعتاد الامير تكرار كلامه في هذه المناسبة كل عام ويتوقع ان لا يطرح جديدا هذا العام. وقال اليوسف: «كنا نأمل ان يأمر باعادة العمل بدستور البلاد. وكما تعلمون فان الانتفاضة التي بدأت باعتقال الشيخ علي سلمان في ديسمبر الماضي رفعت شعار المطالبة بعودة العمل بدستور البلاد المعلق منذ عشرين عاما. ولكننا لا نتوقع ان يصدر الامير عفوا عن كل السجناء، او يعيد البرلمان.»

وتحدث الدكتور منصور الجمري قائلا: «انني اعتقد ان ما يجري في البحرين مسألة مهمة. وقد اعترف رئيس الوزراء ان ما حدث لم يحدث مثله من قبل. وكما تعلمون فان هناك موقفا وطنيا متماسكا لم يحدث مثله من قبل». واعطى الجمري امثلة على التطورات الايجابية وذكر منها ما يلي: ما يلي: الرسالة التي وقعها القضاة وسلموها الى وزير العدل القضاة للاحتجاج على رفض الحكومة تشكيل مجلس القضاء الاعلى والمطالبة بان يكون للقضاء سلطة حقيقية. واشتملت العريضة على مطالب خمسة اخرى تتعلق باوضاعهم المعاشية. وهناك عريضة قدمت من ١٠٠ شخصية كويتية الاسبوع الماضي تطالب الامير باعادة العمل بدستور البلاد وتحقيق وضع امني يحافظ على المواطنين. وهذا يؤكد دعم الاشقاء الخليجيين للمطالب العادلة لشعب البحرين الذي اتبع اساليب سلمية في طرح مطالبه».

وتحدث الدكتور مجيد العلوي، الخبير الاستراتيجي، قائلا: «اود القول ان حركة احرار البحرين وبقية فصائل المعارضة تدرك الاهمية الاستراتيجية للخليج حيث انه يزود العالم بنسبة كبيرة من الاحتياجات النفطية العالمية. لقد مضى عام كامل على الانتفاضة وما يزال الحكام يعتقدون انها سوف تتلاشى شيئا فشيئا. الحقيقة ان المطالب سياسية عادلة وان اعادة العمل بالدستور هو مطلب شعبي عام تتفق عليه قطاعات الشعب بدون تردد. لقد استشهد العديد من ابناء شعبنا بالرصاص او التعذيب. وحدث التغيير في الوضع السياسي وهو متجه نحو تحقيق المطالب. وهذا التغيير سوف يتحقق بواحد من طريقين: اما التفاهم والاسلوب السلمي او بشكل اكثر عنفا. ان حكومة البحرين تعتقد انها تستطيع هزيمة المعارضة بالقمع والارهاب. وانني اؤكد لكم انها لن تحقق ذلك وان الشعب سوف يستمر في مطالبه وسوف يفرض ارادته على حكومة البحرين حتى تتحقق المطالب العادلة».

وفي نهاية كلام المتحدثين قال اللورد ري انه كان يأمل ان يحضر احد من مسؤولي السفارة البحرينية لكي يطرحوا وجهة نظرهم حول القضية الا انهم لم يفعلوا ذلك.

وطرح مراسل «دار جونز» سؤالا حول مصير المفاوضات التي حدثت في الصيف بين الحكومة وبعض اطراف المعارضة. واجاب الدكتور الجمري بانه كانت هناك محادثات بين ممثلي الحكومة ومنهم ايان هندرسون وعدد من قادة الانتفاضة وتم التوصل الى اتفاق مفاده ان تقوم الحكومة باطلاق سراح حوالي الف سجين على ثلاث دفعات، وفي المقابل يقوم قادة الانتفاضة بتهدئة الاوضاع. الا ان الحكومة تراجعت عن التزاماتها في شهر سبتمبر ورفضت تسجيل شيء مما تم الاتفاق عليه كتابيا. وغيرت الحكومة لهجتها وبدأت في اعتقال المواطنين مجددا. فاعلن قادة الانتفاضة الاضراب عن الطعام لمدة عشرة ايام. وبعدها قامت الحكومة بنشر وحدات عسكرية في مواقع كثيرة وعرض التليفزيون الكثير من الاستعراضات العسكرية التي تهدف لتخويف الشعب. وقد كرر الامير في مقابلة مع جريدة «الحياة» رفضه تحقيق المطالب او اطلاق كل السجناء السياسيين.

وعلق الصحافي البريطاني المخضرم، بيرت ماب، بقوله: «ان العائلة الحاكمة تسيطر على كل شيء وليس هناك مجال يخلو من سيطرة العائلة الحاكمة. وهناك وثيقة مهمة اصدرتها منظمة العفو الدولية مكونة من خمسين صفحة تكفي لادانة النظام الحاكم في البحرين. ان من الواضح ان العائلة الحاكمة لا تريد السماح بشيء من الديمقراطية لانها سوف تصبح محل استجواب الشعب ومساءلته».

وفي اجابته على سؤال حول امكان استجابة الحكومة لمطالب الشعب قال الدكتور العلوي: ان المعارضة البحرينية متحضرة ومطلعة وكفؤة وسوف تحقق مطالب الشعب عبر التظاهر في الشوارع وعبر الحوار وعبر النشاط السياسي والدبلوماسي. ان الحكومة تشدد من قبضتها على الاوضاع باجراء مناورات مع القوات السعودية واستيراد اسلحة من الولايات المتحدة. الا ان الجيش لا يمكن ان يحسم الموقف. فهو اما ان يقوم بمجزرة دموية او يتراجع ويتقهقر وفي الحالتين فان الحكومة سوف تخسر.

وعلق السيد علاء اليوسف على احد الاسئلة حول الوضع الاقتصادي، بقوله: «ان الحكومة سوف تستمر في مواجهة الشعب وقد تصبح مثل الحكومة العسكرية في نيجيريا. ان شعب البحرين يعتقد انه جزء من شعب الخليج، كما ان الحكومة في البحرين مترابطة مع بقية العوائل الحاكمة في الخليج. اما عن الوضع الاقتصادي فكما تعلمون ان تعليق العمل بالدستور جاء في وقت تصاعدت فيه المدخولات النفطية، اما الآن فقد تلاشى كل ذلك، وليس من المتوقع ان يتطور الوضع الى الافضل في وقت قريب. وبالرغم من الدعم المالي فان البين الخارجية تعادل نصف الدخل الوطني وهو في تصاعد. واغلب الدعم المالي يذهب الى مواقع غير مثمرة كزيادة الشرطة والجيش وادوات التعذيب. وان يكون هناك عجز اذا ما تم ترشيد الانفاق وقلصت نفقات الامن غير المجدية».

واضاف قائلا: «ان على حكومة البحرين ان تدرك انها لا تمتلك الثروة التي تمتلكها الحكومات الاخرى في المنطقة وان عليها ان لا تستمر في الصرف غير الضروري. اما التدخل السعودي لضرب المعارضة في البحرين فهو امر مرفوض ويمثل انتهاكا للسيادة الوطنية واعتداء على حقوق الانسان».

وقد القى الدكتور الجمري الاضواء على الجوانب التاريخية لحركة المعارضة في البحرين بشكل وقال ان المطالبة بمجلس تشريعي تعود الى العام ١٩٣٨.

وقال الدكتور العلوي في جوابه على سؤال عن مدى وجود ضمانات من المعارضة البحرينية بعدم حدوث توتر يؤثر على المصالح الغربية في المنطقة: «ان النفط سوف يستمر في التدفق اذا حصل التغيير بشكل هادىء وسلمي. ومطالب شعب البحرين معتدلة ومن شأنها ان تحقق الامن والاستقرار في المنطقة. وعندما كان هناك برلمان في البحرين لم تهدد مصالح الغرب وكذلك فان برلمان الكويت لا يهدد المصالح الغربية. انني لا اعرف ماذا يستفيد الغرب من دفع الوضع الى حالة الفوضى السياسية».

وفي ختام المؤتمر عبر اللورد ري عن اعجابه بالمستوى الفكري للمعارضة البحرينية وقال انه سوف يتابع الوضع عن كثب وانه سوف يقترح على وزارة الخارجية البريطانية ان تستمر في الضغط على حكومة البحرين لاعادة العمل بدستور البلاد والتوقف عن انتهاك حقوق الانسان.

يوميات الانتفاضة في شهر ديسمبر ١٩٩٥

التقزز ويعبر عن استفزاز واضح لمشاعر الجماهير. وانتشرت قوات الشغب كذلك في مناطق عديدة من بني جمرة وفي المقبرة ومنعت الجماهير من التوجه الى منزل الشيخ الجمري. وحدثت مواجهات قوية بين المواطنين العزل وقوات القمع المدججة بالسلاح التي كانت تهدف لتفريق التجمعات الحاشدة. واطلقت قوات الشغب الغازات المسيلة للدموع على المواطنين في منطقة بين جمرة التي اشتبك مواطنوها مع قوات الشغب بالحجارة والعصي. وقبيل صلاة الجمعة اتضح لمرتادي جامع الامام الصادق ان الجامع قد أقفل وان الشيخ الجمري ممنوع من التوجه اليه. فخرجت مسيرة عملاقة في منطقة الدراز ورفع المشاركون فيها شعارات صاخبة، وكانت روح التحدي تغمر الجو العام وتتحدى الارهاب الخليفي.

ولم يعرف شيء بعد عن حجم الاصابات وان كان قد تردد سقوط عدد من الضحايا بالرصاص المطاطي الذي اطلق على المتظاهرين في منطقة الدراز. وقد ادى هذا الاستفزاز الى اعطاء زخم للشعور الشعبي الذي اصبح يتعمق كل يوم ضد تصرفات آل خليفة. ويتهم الشعب حكومته بالارهاب والاستفزاز ورفض منطق الدستور والقانون، ويصر على تحقيق مطالبه المتمثلة اساسا في اعادة العمل بدستور البلاد. واغلق كذلك مسجد الامام زين العابدين بمنطقة بني جمرة. وجاء اغلاق المسجدين بعد اغلاق مسجد مؤمن بالمنامة قبل ثلاثة ايام ومنع اقامة حفل ديني في مأتم النور بالدراز. ويقول شاهد عيان هذا اليوم: «انني اراقب الوضع من منزلي وأسمع ضجة المظاهرات في بني جمرة، ويبدو انها مظاهرات صاخبة... وخارجها لا اعلم ما يحدث... الا انني شاهدت من فوق سطح المنزل حركة السيارات في الشارع عنيفة، واعلم من خلال الهاتف ان الاستياء يعم جميع انحاء البلاد.. شرطة الشغب يبدو عليهم الخوف والهلع وهم يطلقون النار على المتظاهرين... المظاهرات في الدراز ضربوها بالقنابل والرصاص المطاطي، ولا تزال القوات مرابطة في الشوارع... اصوات التكبير عالية جدا ومعنويات الشعب عالية كذلك».

● وكان الشيخ الجمري قد اعد خطبة الجمعة ليلقيها هذاليوم في جامع الامام الصادق وذكر فيها ما تقوم به الحكومة من استفزازات غير معقولة ومنها استدعاء المحامي احمد الشملان والصحافي حافظ الشيخ وتغريمهما ٥٠٠ دينار بسبب تصريحاتهما لاذاعة قطر حول الوضع في البحرين، والشيخ حسن سلطان بسبب ما ذكره في احدى خطب الجمعة حول «الحاكم الظالم الذي ستسحقه الجماهير ان هو حاول تجاوز طموحاتها». كما تعرض للاساليب الاستفزازية التي تمارسها قوات الشغب وجهاز الامن باستدعاء المواطنين والتحقيق معهم حول ما يقولونه. وكرر في نهاية الخطبة المطالب الشعبية التي في مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد وانشاء جهاز مستقل للقضاء واطلاق سراح المعتقلين.

● وعلى صعيد اخر بعثت النساء المشاركات في الندوة العربية حول «برامج الارشاد والمساعدة القانونية للمرأة» التي انعقدت في الاردن مؤخرا برسالة مهمة الى امير البحرين يطالبنه فيها باعادة الموظفات المفصولات الى وظائفهن وفي مقدمتهن الدكتورة منيرة فخرو وحصة الضميري وعزيزة البسام. وجاء في الرسالة: «نلتمس من سموكم نحن الهيئات النسائية العربية المجتمعة في عمان ـ الاردن في اطار الندوة العربية حول برامج المساعدة القانونية للنساء، ان تتكرموا بالايعاز الى الجهات المختصة لاعادة النظر في الغاء قرارات الفصل والتجميد الوظيفي الصادر بحق الاخوات».

● وكتب اللورد ايفبوري، رئيس لجنة حقوق الانسان البرلمانية البريطانية، رسالة الى السيد جيريمي هانلي، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية اطلعه فيها على التصريحات السلمية التي اطلقها الشيخ الجمري في خطبه وتصريحات احمد الشملان وحافظ الشيخ في اذاعة قطر، وتصريحات ممثلي حركة احرار البحرين في مؤتمرهم الصحافي بالبرلمان البريطاني مؤخرا، ليؤكد له عدالة قضية شعب البحرين ومطالبه المتواضعة. وخاطبه قائلا: «انك مستعد للدخول في عملية مكلفة لمراقبة الانتخابات الفلسطينية في العام الجديد. وليس لدي اعتراض على ذلك. ولكن يبدو لي ان باستطاعتك ان تلعب دورا مهما جدا بجهد اقل كلفة، بان تعلن رغبتك في الاصلاحات الدستورية والديمقراطية في البحرين. وتذكر من فضلك ان مقاومة التغيير قد تكون له اثار مدمرة على البحرين وعلى الخليج كله».

من أوراق السجن (٤):

فلأبق هنا حتى يوم النصر

عام كامل انقضى وأنا أنتقل من زنزانة الى اخرى، أتحدث الى المعتقلين الذين كانوا كالطابور يردون السجن ثم يروحون عنه. لا اعرف عما يجري في الخارج الا من خلال ما يحدثني به رفاقي في القيود، وهي قصص مليئة بالبطولات والمأساة. كنت من اوائل الذين اقتادهم الجلادون الى المعتقل والانتفاضة في شهرها الاول. يومها لم يكن هناك الا عشرات المعتقلين، ولم يكن أحد منا يتصور ان ثورة الشعب سوف تستمر هذه الفترة كلها. كان كل معتقل يروي قصصا جديدة عن بطولات الشباب وسقوط الشهداء. يقولون ان هاني خميس فتح باب الشهادة لعشاقها، وان هاني الوسطي ابتسم للشهادة عندما ارتوى لثامه بالدم. وحدثني العديد من اقراني عن صعود روح الحاج ميرزا عبد الرضا الى ربها بعد ان أشبعه الجلادون ضربا وهو الشيخ الذي تقدم به العمر وهو يعاني ظلم آل خليفة كأي مواطن آخر. قصص الشهداء كانت تبعث فينا الامل، فكنا نصبر على وجبات التعذيب. كنت أأمل أن اخرج من الزنزانة لكي أعيش كما يعيش الآخرون، فأحصل على وظيفة وأتزوج وتستقر حياتي. هذه الامنيات كانت تراودني بين الوقت والآخر. وذات يوم تحدث الي معتقل كان قد تكرر دخوله السجن قبل الانتفاضة. راح عشيق السجن هذا يتلو علي قصص الذين سبقوني، وقال لي ان هناك من ابناء البحرين من مضى عليه أكثر من اربعة عشر عاما. وقال ان السيد جعفر العلوي رفض حتى اليوم ان يوقع على رسالة يلتمس فيها عفوا من الامير او ان يلتزم خطيا بالامتناع عن ممارسة السياسة، واخبرني ان هذا البطل الذي دخل السجن وهو شاب في مقتبل العمل اشتعل رأسه شيبا، ولكن روحه لم تزل كبيرة. وذكر لي كيف ان محمد جميل الجمري الذي قاسى من التعذيب الشيء الكثير يقضي عامه الثامن في الزنزانات وانه لم يتراجع خطوة واحدة عن مواقفه الرافضة للنظام المستبد في البحرين. وراح يروي لي كيف ان مجيد مرهون قضى ثلاثة وعشرين عاما في سجون آل خليفة قبل ان يفرج عنه في العام ١٩٩١.

في عتمة الليل بين الجدران الاربعة التي تمثلني حيطانها بكتابة قوافل السجناء ومذكراتهم، كنت اقضي شطرا من وقتي أستعيد ذكريات العمر، وهي قصيرة، ولكنني أثرت بعد ان سمعت قصص الذين سبقوني في هذا المكان ان أجعل قصتي امتدادا لذلك التاريخ الجهادي الطويل. أعلم ان المعتقلين في أيام السيء الذكر، تشارلز بليجريف، كانوا يقضون أيامهم في جزيرة جدة، ذلك المعتقل الذي عاش فيه أسلافي من المناضلين، حيث قضى فيه كل من ابراهيم موسى وابراهيم فخرو (اسلافه فهو ما يزال على قيد الحياة) تسعة أعوام كاملة. وأعلم ان الجشع الخليفي استحوذ على تلك الجزيرة فأصبحت منتجعا سياحيا لاحد القراصنة الخليفيين، وأزيل السجن منها. ولكن السجن هو السجن سواء في القلعة ام في جدة ام في سانت هيلانة. لقد حدثني احد المعتقلين ذات يوم انه استمع روايات وقصصا من البريطانيين الذين كانوا يعملون في الجيش البريطاني في الخمسينات عن السجناء الثلاثة الذين ابعدوا من البحرين الى سانت هيلانة، وهي الجزيرة الصغيرة النائية التي ليس بها مطار حتى اليوم. ويصف هؤلاء معاناة كل من عبد الرحمن الباكر وعبد العزيز الشملان وعبد علي العليوات في منزل ضيق على حافة جبل مطل على المحيط على مدى ٥٤ شهرا. لقد بقي اولئك هناك حتى قضت محكمة بريطانية في يوليو ١٩٦١ ببطلان قرار نقلهم من سجن جزيرة جدة الى سجن تلك الجزيرة النائية. ومع ذلم لم يسمح لهم بالعودة الى البحرين الا بعد «الاستقلال» حيث رجع الشملان وحيدا. تلك هي المعاملة الخليفية لابناء البحرين على مدى السبعين عاما الماضية.

الوقت طويل وأنت تحصي الدقائق والثواني في زنزانة ضيقة مليئة بالاجساد المعذبة. يبدو لي ان الزمن قد توقف منذ ان انطلقت الانتفاضة قبل عام، لقد بدأت أسمع أصوات الانفجارات بعد شهرين من اعتقالي وعلمت ان المواجهات قد ازدادت حدة وان عهدا جديدا قد بدأ في البلاد. ولكنني اخشى من وأد حركة الشعب. حقا انني قلق على ذلك. فهذا النظام البالي مستعد لاستعمال أدنى الاساليب واهبطها للخداع والمراوغة، وان صفاء الايمان ونقاء العقيدة واستقامة الشخصية تعوق احيانا الممارسة السياسية. لم أنس بعد ما سمعته وقرأته عن قضية «التحكيم» في صفين، وكيف رفعت المصاحف للمراوغة والخداع. انني على ثقة برفاق دربي، ولكنني قلق على مستقبل القضية. ان ثقتي كبيرة في شعبي المجاهد، وأملي كبير في النصر، ولن يكون هناك من يستطيع كسر عنفوان الشعب، ولن تقوى قوة ان تركع امة عشقت الشهادة وارتبطت بالله سبحانه وتعالى. انني الحظ كل يوم ملامح مشرفة من الصمود، صمود اطفال الانتفاضة امام قمع خالد المعاودة، وتحدي نساءنا البطلات لارهاب عادل فليفل، ومنطق قادتنا امام وسائل التعذيب التي يمارسها مرتزقة هندرسون. كل يوم يزداد ايماني بعدالة قضية شعبي، وحتمية انتصاره. في كل لحظة أتخيل شموخ امتي امام تداعي بعض النفوس الهزيلة. وفي ساعات الشعور بالالم أتصور كبرياء قوافل المعتقلين وصمودهم وأصرارهم على مطالبهم ومواقفهم فأستعيد قوتي وأصبح أقوى موقفا. لم أشهد يوميات انتفاضتنا المباركة الا من خلال ما سمعته من افواه المعتقلين، وكان ذلك كافيا لاقتناعي بان النصر حليف الامة المجاهدة. سمعت في الشهور الاخيرة عن تطورات الموقف واصبحت قلقا، وأملي ان يكون خريجو مدرسة السجن قادرين على اختراق سياسة الاحتواء الخليفية، وان يكون العام الجديد منطلقا لنهضة سياسية ترغم انف الحكومة وتفشل خططها الارهابية المقيتة. اما أنا فسوف أمارس دوري داخل الزنزانة، بعد ان اقتنعت ان بقائي هنا ضروري لانتصارنا، أرفض المساومة على الحرية. انني أعشق الحياة بدون قيود، ولكن القيود السياسية أكثر تقييدا من السلاسل، فلأبق هنا حتى يوم النصر ...

عندما تنطق الجراح

يوم الشهادة والدم الهدار ... حمم تصب على الطغاة ونار
وحناجر دوت وغيظ هادر ... سيحيق يوما بالفساد ونار
ومبادئ خطت ونصر واعد ... كالليل يرحل اذ يطل نهار
وكرامة للكل .. كل مناهض ... للظالمين وللدنا تذكار
ذكراك نهج يا شهيد لشعبنا ... ودماك رمز خالد وشعار
من خطك الصعب استمد بطولة ... وتلاحما مهما عتى الاعصار
يا من أثرت العزم في خطواتنا ... عهدا سيبقى العزم والاصرار
ستظل نبراسا لنا ومنارة ... في الدرب يا ذا الباسل المغوار
ومحفزا للناهضين اذا شكوا ... طول الطريق وحفت الاخطار
أمل الشعوب اذا استبد بحقها ... سفه الطغاة فصادروه وجاروا
لن يضعف الارهاب روح مناضل ... يوما ولن يثني الأسود خوار
ظنوك ميتا مذ سقطت مضرجا ... ففجاتهم لتعود يا كرار
واذا دويّك في السماء مجلجل ... ونجيع جرحك مرجل وحمار
واذا جموع الشعب تهتف كلها ... عاش الشهيد ومت يا جزار
يا أيها الحلم المجنح والمنى ... وصبا الأصائل والشذا المعطار
يا أيها الصبح المنقط بالندى ... لرياك شدت رحلها الاحرار
من جرحك الشمس استمدت سحرها ... وعلى يديك ترقرقت أنهار
وبمقلتيك حمائم أطلقتها ... وسواحل ممتدة وبحار
وبقلبك الحق المقدس والهدى ... والنور والآيات والاذكار
فلك الخلود منعما ولك العلى ... والعز كل العز والاكبار

الموقف القطري أفشل القمة وآل خليفة - التتمة من ص ١

من هنا يمكن القول ان الوضع الخليجي في اطار مجلس التعاون اصبح متارجحا واصبح هناك انتظار لانتهاء المجلس في وقت غير بعيد. فقد كان ذلك المجلس يعكس القوة السعودية ليس على الصعيد الخليجي فحسب بل على الصعيدين العربي والاسلامي بشكل عام. وكانت السعودية تهدف منه لفرض موقعها السياسي في فترة غياب اي محور عربي قوي بعد رحيل جمال عبد الناصر وعزل مصر بسبب توقيعها على اتفاقيات كامب ديفيد. اما اليوم فالسعودية تعاني من ازمات اقتصادية وسياسية ومن صراع على النفوذ بين افراد العائلة المالكة نفسها، وتعاني من معارضة قوية في الداخل والخارج. وجاء التمرد القطري على الهيمنة السعودية ليضيف عاملا جديدا يؤثر سلبا على الموقف السعودي العام. ومن هنا فقد شعرت السعودية ان من الضروري ان تخوض حكومة البحرين حربين لصالحها: الاولى ضد دولة قطر التي طرحت بادرة برفضها الامين العام السعودي، جميل الحجيلان، وسببت بذلك حرجا كبيرا للسعودية، والثانية ضد شعبها من أجل تقوية موقف الحكومة السعودية في حربها ضد المعارضة المتصاعدة لنمط الحكم المتخلف في الجزيرة العربية. وعندما عبر ٤٠٠٠ جندي سعودي الجسر الى البحرين في مطلع الشهر الماضي لم يستغرب شعب البحرين الذي كان يوجه اصابع الاتهام الى القوات السعودية لمشاركتها في الحملة القمعية التي تعرض لها المتظاهرون العام الماضي. وتصاعدت الانتقادات في الاوساط الخليجية المثقفة ضد السياسات السعودية، وبدأ ذلك من خلال برامج عديدة بثتها الاذاعة القطرية العام الماضي وكان آخرها في شهر ديسمبر تناول مجلس التعاون بنقد واضح.

في الوقت الذي ترحب فيه المعارضة البحرينية بالتقارب بين شعوب الخليج، وصولا الى توحيدها في اطار سياسي واحد، فانها لا ترى السياسات القائمة حاليا الا محاولات لاحتواء التحديات التي تبرزها طموحات شعوب الخليج باتجاه الانفتاح والتعددية والديمقراطية. وترفض الدعوات التي تكرس الوضع المتخلف في المنطقة والذي عبر عنه امير البحرين في خطابه بذكرى عيد جلوسه في ١٦ ديسمبر والذي كرر فيه «سياسة المجالس المفتوحة». فالشعب لا يقر هذه السياسة التي تجعل الشعب ملكا للحاكم والتي تؤطر العلاقة بين الطرفين كما هي بين السيد والعبد، بل يريد ان يرى دولة المؤسسات والدستور والقانون. لقد رفض شعبنا «المنح الاميرية» ويريد ان تكون هناك «حقوق دستورية»، ويصر على رفضة «المجلس المفتوح» ويطالب بـ «البرلمان المنتخب». انه يرفض الاستمرار في استيراد المرتزقة لتشكيل «قوات الشغب» ويريد ان ينعم في بلاد تحميها سواعد ابنائها وطاقات شعبها. لقد سئم شعب البحرين سياسة استيراد خبراء التعذيب الذين جاؤوا لحماية العائلة الخليفية الحاكمة وليس حماية الشعب، ويريد عوضا عن ذلك الاعتماد على الخبراء من المواطنين الذين يعيشون في المنافي والذين تذهب طاقاتهم لخدمة بلاد غيرهم. والامن المطلوب من قبل الشعب هو امن الوطن والمواطن وليس امن افراد آل خليفة وحدهم. ان الشعب يبحث عن وضع تكون فيه الكفاءة هي الاساس في التعيينات الوظيفية وليس الولاء لرئيس الوزراء، كما هو الحال عليه الآن. ويصر شعب البحرين على ان يكون الدستور هو المرجع السياسي والفيصل في الاختلافات، وليس القرارات والاوامر الاميرية خارج اطار الدستور. انه يريد مجلسا تشريعيا منتخبا وليس مجلس الشورى الذي عينه الامير ليسكت به الآخرين وليوفر له شرعية وهمية. انه يريد حكومة تستمد شرعيتها من الدستور والشعب وليس من قوة السلاح والبطش والارهاب. انه يبحث عن حكومة يحبها وتحبه، يحترمها وتحترمه، تقر بوجود الانسان وحقوقه، وليس حكومة تشعر بالقوة عندما تعذب طفلا يافعا حتى الموت وعندما تعتقل خمسة الاف مواطن بدون رحمة وعندما تعذب النساء والشيوخ وتمزق اجساد الشباب بالرصاص تارة وبمباضع التعذيب تارة اخرى، وعندما تغلق المساجد وتمنع المصلين من ارتيادها. لقد فعل آل خليفة ذلك واكثر، ومن هنا فانهم في حرب شاملة مع الشعب، سوف تكون نهايتها انتصار الشعب على ارهابهم بعون الله.